ظاهرة الفساد في العراق

دراسة تحليلية في سوسيولوجيا ظاهرة الفساد وآليات تقليصها

د. علي وتوت

كلية الآداب / جامعة القادسية

ملخص البحث:

يشير الباحثون في مجال الاقتصاد والسياسة والاجتماع إلى أن كافة مجتمعات العالم تحتوي قدراً معيناً من الفساد، وأن ظاهرة الفساد قد ازدادت في العصر الراهن بشكل مخيف في جميع البلدان، المتقدمة والنامية على حد سواء. لكن حجم مشكلة الفساد في العراق (الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى العالم، وذلك بحسب التقرير السنوي الرابع لمنظمة الشفافية العالمية - ومقرها برلين - حول انتشار الفساد الذي صدر في مارس ٢٠٠٥) يثير رعب المتابعين للشأن العراقي وذهولهم. ففي صلب مسألة بناء الدولة الجديدة في العراق، تبدو مشكلة الفساد بكل أنواعه (السياسي والإداري والمالي والأخلاقي) وهي تنهش في الجسد الواهن للدولة التي لم تخرج بعد من محن عدة (لا شك أن أهمها محنة الاحتلال). إذ يبدو العراق دولة مريضة بالفساد وبممارسات المحاباة والمحسوبية، وبالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، وبتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناهٍ ولا رادع. وقد حذرت منظمة الشفافية العالمية من أن عملية إعادة إعمار العراق يمكن أن تتحول إلى "أكبر فضيحة فساد في التاريخ". والسؤال هو ما الذي يجعل العراق محملاً بكل هذا القدر من الفساد ؟

هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى، فإن كثيراً من المتابعين للشأن العراقي يرون أن الاحتلال ساهم في انتشار الفساد في العراق، لكن قلة من المختصين بهذا الشأن تجد أن الأسس الحقيقية للظاهرة نشأت في فترات سابقة، تتمثل بالحروب الداخلية والخارجية التي شنّها النظام الدكتاتوري السابق والحصار الذي لم ينته إلا باحتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣. وفي فترة زمنية قصيرة, تراكمت الأزمات وأصبح العراق يعاني من الأمراض الاجتماعية التي لا سابق لها. والبحث في عنوانه ذاك وموضوعاته تلك يقتضي تقسيمه إلى أربعة مباحث، هي: عناصر البحث، وتوصيف ظاهرة الفساد، وظاهرة الفساد في العراق، والاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

المبحث الأول

عناصر البحث

وقد تضمنت هذه العناصر ما يأتي:

أولاً: مشكلة البحث

يتصدى البحث لأطروحة تبدو في غاية الأهمية وفقاً للظروف الراهنة. ذلك إنها ذات إشكالية مركبة. فهي تحتاج لتحديدها والتعريف بأبعادها، إذ أن (الفساد) كمفهوم لا يزال غامضاً، وهو بحاجة إلى تسليط المزيد من الضوء عليه، هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى فلا يزال هناك

أكثر من سؤال مهم عند الباحثين والمهتمين بهذه الأطروحة ملقىً على بساط البحث والمناقشة، أول هذه الأسئلة هو ما الذي يجعل العراق محملاً بكل هذا القدر من الفساد ؟ والسؤال الآخر المهم هو هل أن ظاهرة الفساد هي مرض غير قابل للعلاج أو هو ظاهرة لا يمكن الحد منها أو القضاء عليها، أو تقليصها على أقل تقدير ؟

ولأن الفساد موجود أينما وجدت المجتمعات، فإن الفساد كان موجوداً في الجهاز الإداري للدولة العراقية الحديثة طوال تاريخها، شأنه في ذلك شأن الجهاز الإداري في كل دول العالم. على الرغم من أن البعض يرى أن حجم الفساد في الاقتصاد العراقي لم يتزايد في السنتين الأخيرتين، وإنما الذي تزايد هو معدل الحديث عن الفساد ومحاولات كشف الفساد في ظل مناخ الحرية الراهن، فقد كان هناك فساد مستشرٍ في القطاع العام، امتد ليتواجد بشدة في القطاع الخاص. لكن المؤكد أن حجم الفساد تزايد مع تزايد حجم النشاط الاقتصادي للعراق بعد انتهاء الحرب وبدء سلطات الاحتلال بعملية إعادة الإعمار، وتزايد عدد المشروعات، وتزايد حجم الأموال التي تتعامل فيها هذه المشروعات، وذلك في نفس الوقت الذي لم تتمكن الحكومات في العراق على تنوعها منذ الاحتلال (الحاكم الأمريكي ومجلس الحكم ثم الحكومة الانتقالية، وأخيراً الحكومة المنتخبة) من تطوير الإطار التشريعي، وتفعيل الجهازين التنفيذي والقضائي لكي تلاحق التطور في حجم مشروعات الاقتصاد العراقي، وفي حجم الأموال التي تتعامل بها منذ الاحتلال، أو لتكوّن تشريعات أكثر إحكامًا وضبطًا للحرية الاقتصادية التي دبّت في الاقتصاد العراقي. أما الجديد في العراق هو اتساع دائرة هذا الفساد لِيَلْتهم علناً الجزء الأكبر من الاقتصاد العراقي العملاق، بعد أن كان يفعل ذلك بشكلٍ سريّ في الماضي.

ثانياً: هدفا البحث

يهدف البحث الحالي تعرّف الآتي:

١) مظاهر وأبعاد ظاهرة الفساد.

٢) أسس ظاهرة الفساد في العراق وأبعادها وآليات الحدّ منها.

ثالثاً: تحديد المفهوم

والمفهوم الأساسي في البحث الحالي هو مفهوم (الفساد Corruption)، والفساد هو:

آ) لغةً: في معاجم اللغة الأصل هو في (فسد) ضد صلُحَ. و(الفساد) لغة هو البطلان، والاضمحلال، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل[١]، ويأتي التعبير على معان عدة بحسب موقعه، فهو (الجدب أو القحط) كما في قوله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون)[٢]، أو (الطغيان والتجبّر) كما في قوله تعالى (للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً)[٣]، أو (أخذ المال ظلماً)، أو(عصيان لطاعة الله) كما في قوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم)[٤]. المائدة/٣٣

ونرى في الآية الكريمة السابقة تشديد القرآن الكريم على تحريم الفساد على نحو كلي، وأن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الحياة الآخرة. أو إنه (السحت) أي المال الحرام وما خبث من المكاسب. فلكل أمر ناموسه وقوانينه فإذا خرج به عنها كان فاسداً. وللإشارة إلى أهمية المفهوم في الثقافة الإسلامية نذكر أنه ورد بملحقاته وتصريفاته (٥٠) مرة في القرآن الكريم[٥].

ب) اصطلاحاً: ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم. لكن لما كانت ظاهرة الفساد قد حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات الإنسانية كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة وعلم الاجتماع، وكذلك تم تعريفه وفقاً لبعض المنظمات العالمية. وهكذا فإن تعريف المفهوم ورد كما يأتي:

- في علم الاقتصاد: تركزت تعريفات الباحثين في الاقتصاد في معظمها على العلاقة ما بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة، ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة أخرى. وتستنتج هذه التعريفات في معظمها أن ضعف المؤسسات العامة هو أحد أهم عوامل الفساد والذي يقود إلى انخفاض الاستثمار، وبالتالي إلى بطء عجلة التنمية[٦]. فيما وضع البنك الدولي تعريفاً للنشاطات التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي "اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"[٧].
- في علم القانون: تركزت تعريفات خبراء القانون على أن الفساد يعد اختراقاً للنظم القانونية. فالبحوث تعد الفساد انحرافاً عن الالتزام بالقواعد القانونية، وهناك شبه إجماع على أن للفساد أثراً مدمراً على حكم القانون ولاسيما عندما يطال القضاء[٨].

وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نقول: إن تعبير فساد يعادل تعبير (خارج عن القانون مثلاً)، فإن مرتكب الفساد (أي الفاسد) هو خارج عن القانون فعلاً, لكن الوصف في العادة لا يطابق الموصوف بدقة. وبشكل ما, اتجه تعبير الفساد إلى الذين يستغلون المواقع، ويتلقون الرشاوى لتجاوز القوانين وخدمة المصالح الشخصية على حساب العامة. وبشكل مختصر فإن أقرب تعبير للفساد هو السرقة، والفاسدون لصوص[٩].

- في علم السياسة: أما في علم السياسة فقد تركزت تعريفات العلماء والباحثين والمختصين فيها على التأكيد والربط بين الفساد وفساد الحكم، ذلك أن الحكم الصالح يكون عدواً للفساد بكل أنواعه. إذ ركزت تعريفات علماء السياسة على علاقة الفساد بشرعية الحكم، ونماذج القوى السياسية، ودور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد[١٠].
- في علم الاجتماع: حاول المختصون في علم الاجتماع التأكيد على أن الفساد هو (علاقة اجتماعية) تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي التي تتعلق بالمصلحة العامة[١١]. إذ ذهب عدد من علماء الاجتماع إلى أن الصور المختلفة من السلوك الإنحرافي، إنما تنجم عن عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل المشروعة.
- في تقرير منظمة الشفافية العالمية[١٢]: "سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية"[١٣].

ويستفاد من التعاريف السابقة أن الفساد بمعناه العام أوسع شمولاً من الفساد الإداري، ذلك أن الفساد بمعناه العام يشمل أفعالاً تقدم على ممارستها مجموعات من الأشخاص ليست في سلك الدولة، أو المؤسسات الرسمية التابعة لها، أو أن أفرادها يعملون في الدولة ولكنهم لا يستثمرون مواقعهم الوظيفية في تلك الأعمال، الأمر الذي ينفي عن ممارستهم صفة الفساد الإداري ويجعلها أقرب إلى الفساد بمعناه العام. أما الفساد الإداري فأهم شروطه أن يكون ممارس الفساد موظفاً في مؤسسة من مؤسسات الدولة، ويستثمر موقعه لممارسة الفعل. فتهريب المخدرات ـ على سبيل المثال ـ أو تنظيم شبكات البغاء والدعارة بحد ذاته لا يعد فساداً إدارياً إلا بمقدار ما يشترك فيه موظفون وإداريون يستثمرون مواقعهم الوظيفية لتسهيل هذه الأعمال، وفي ذلك أبرز مظاهر الفساد.

وبناءً على ما سبق، فإن الباحث يعرف الفساد بما يأتي: ((هو سوء استعمال الوظيفة ـ في القطاع العام أو الخاص ـ من أجل تحقيق مكاسب شخصية)).

وعليه فإن مفهوم (الفساد)، – بحسب الباحث – يشمل المظاهر التالية: الرشوة والاختلاس لدى صغار الموظفين أو كبارهم، أو لدى المتعاملين معهم، مثلما هو تزوير الأوراق الرسمية ونقل الأخبار الكاذبة وحالات إحالة مقاولات أو عقود توريد لأشخاص قريبين جداً من المسؤولين، وبدون أخذ عطاءات منافسة أو من خلال منافسة صورية، ويشمل أيضاً تدخّل المسؤولين في إحالة المناقصات لأغراض المنفعة المادية الشخصية أو لمنفعة سياسية، ويشمل كذلك التدخل بسير القضاء[١٤]، وكذلك يشمل ضعف الأداء (حيث يُعد أحد أوجه الفساد الإداري، ومن أهم أشكاله: الإهمال في العمل والتواكل عنه وعدم أداءه بصورة صحيحة، فإهمال الموظف وعدم إحساسه بالمسئولية الملقاة على عاتقه وأداءه الهزيل الذي تظهر صورته في عدم حضوره إلى مقر عملة في الوقت المحدد له ـ التأخر عن العمل ـ والانصراف المبكر بشكل شبه دائم، وإذا جلس على مكتبه تجد أن إنتاجيته أقل من المطلوب)، مثلما يشمل الفساد كذلك التخريب والهدم واحتلال المباني الحكومية، والتهريب بكل أنواعه وتنظيم شبكات البغاء، وقيام العصابات).

المبحث الثاني
توصيف ظاهرة الفساد

أولاً : تصنيف الفساد

لاشك أن هناك تصنيفات عدة لظاهرة الفساد، وإذا ما أردنا توصيف الظاهرة وجب علينا إيراد أهم هذه التصنيفات وبحسب التوجهات والعلوم التي التزمتها. فكما سيظهر، فإن للفساد مستويات وأنواع وأقسام، مثلما أن للفساد مظاهر وأوجه، وهناك أيضاً عوامل للسكوت عن هذه الظاهرة الخطرة.

آ) مستويات الفساد: ويميز المختصون في الإدارة بين مستويين للفساد الإداري، هما:

١) الفساد الأكبر (Grand Corruption): وهو الفساد الذي يرتكبه رؤساء الدول والحكومات والوزراء ومن في حكمهم، وأساسه الجشع. ويرى هنتنغتون أن المتنفذين السياسيون هم أكثر فساداً من كبار الموظفين، وموظفو الدواوين الأعلى مركز وظيفي أكثر فساداً من الآخرين. كما أن رئيس الجمهورية أو القائد الأعلى، يفوق الجميع فساداً، وهذا النمط من الفساد لا يكون بالضرورة متعارضا مع الاستقرار السياسي[١٥].

٢) الفساد الأصغر (Grease Petty Corruption Payments): وهو فساد الموظفين في القطاعات المختلفة وأساسه الحاجة الاقتصادية (المادية) إن الفساد الأصغر يحدث عادةً عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة أو ابتزاز لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصةٍ عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية. كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بسرقة أموال الدولة مباشرة (الاختلاس) أو بتعيين الأقارب[١٦].

ب) أنواع الفساد: فيما يصنف باحثون آخرون الفساد بحسب انتشاره إلى:

١) فساد دولي: إن ظاهرة الفساد تأخذ أبعاداً واسعة وكبيرة وتصل إلى نطاق عالمي وذلك ضمن نظام الاقتصاد الحر. وتصل الأمور أن تترابط الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة السياسية بشكل منافع ذاتية ومصالح متبادلة يصعب الحجز بينها. لهذا فهو الأخطر وعلى مدى واسع. لقد أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالاً غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية، والصينية والألمانية. كما يشير

التقرير إلى أن جيشاً كبيراً من كبار الموظفين في أكثر من (١٣٦) دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات. لقد احتل قطاعي المقاولات وصناعة الأسلحة في الدول الكبرى على سبيل المثال رأس القائمة من حيث كونهما أكثر فروع النشاط الاقتصادي التي تنشط في مجال تقديم الرشاوى إلى المسؤولين الحكوميين في الدول النامية لتمرير أعمالهم وخدمة مصالحهم.

٢) فساد محلي : يقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد. ولا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع عادةً، ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى. ولا يزال هذا الفساد هو الأكثر انتشاراً في مجتمع العراق. وعلى الرغم من أن الفساد ظاهرة عالمية شديدة الانتشار, فإن ذلك لا يخفف من شدة خصوصيتها وكثافتها في بعض المجتمعات، ومنها العراق. فالعراق يعد في الوقت الحاضر، من الدول الرائدة في مجال انتشار ظاهرة الفساد.

ج) أقسام الفساد: وقد صنف الباحثون في الشؤون الاقتصادية الفساد إلى قسمين، هما:

١) فساد القطاع العام

لقد وجد قطاع الدولة لكي يبقى, وبقائه مرهون بأدائه وفاعليته, وتحقيق الأهداف التي وجد من اجلها أصلاً لخدمة المجتمع وأفراده. ولكن الشكوى كانت وما زالت, من الفساد والهدر الذي يعمّ مؤسسات الدولة, حتى أن من هم في السلطة أنفسهم, وفي مختلف مواقعهم, يشكون من هذا الفساد، في خطبهم وتصريحاتهم نسمع ادعاءاتهم للإصلاح, والحرب على الفساد. إذ يبدو القطاع العام مرتعاً خصباً للانحرافات الإدارية والسرقات المالية، لأن الحافز الفردي غائب والمصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفرة. فيكون التعويض دائماً هو ذلك النمط من توظيف العام لصالح الخاص وتحويل المواقع إلى "دكاكين" يجلب أصحابها المنافع ويستغلون المواقع من أجل أهداف لا علاقة لها بأن تربح المنشآت والشركات العامة، أو تخسر ما دامت الدولة هي المالك الوحيد القادر على تعويض الخسائر وتغطية السرقات بل وربما التستر على فساد الكبار أحياناً.

لابد من الإشارة إلى أن نفقات قطاع الدولة كانت دائماً أكبر من نفقات القطاع الخاص، ذلك أن مؤسسات الدولة تدفع التزاماتها المالية والقانونية تجاه المجتمع (الخدمات العامة، والتأمينات الاجتماعية، كذلك تأمين الأمن الداخلي والخارجي، فضلاً عن مهام أخرى)، مثلما أنها تدفع الضرائب والرسوم المختلفة بكاملها، بينما القطاع الخاص متحرر من كافة هذه الالتزامات، ويتهرب – في معظم الأحيان- من دفع كامل الضرائب المستحقة عليه.

٢) فساد القطاع الخاص

لقد أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية – كما سبقت الإشارة - إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالاً غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية، والصينية والألمانية. كما يشير التقرير إلى أن جيشاً كبيراً من كبار الموظفين في أكثر من (١٣٦) دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات، وتزداد هذه الدول في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد يأتي كبار الضباط في الجيش والشرطة وكبار المسؤولين السياسيين في مقدمة هذا الحشد الهائل من الناس. ويشير تقرير الشفافية الدولية المشار إليه إلى أنه تم اكتشاف قرابة (٣٠) بليون دولار أمريكي قدمتها الشركات الأمريكية لتسهيل إبرام أكثر من (٦٠) عقداً للشركات الأمريكية في الخارج[١٧].

ويشير تقرير خاص لصندوق النقد الدولي أن ما بين (٨٠ % - ١٠٠ %) من الأموال التي أقرضتها البنوك الأمريكية للدول النامية تعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة وسويسرا وتودع في بنوكها بحسابات شخصية لمسؤولين من تلك الدول بالإضافة إلى مظاهر الإسراف الكبير في

استخدام هذه الأموال واستغلالها، كما يشير تقرير نشرته الصحف الأمريكية إلى أن هيئة الأمم المتحدة تهدر سنوياً نحو (٤٠٠) مليون دولار بسبب الفساد والتبذير وسوء الإدارة[١٨].

ثانياً: مظاهر الفساد

والفساد من حيث مظهره يشمل أنواع عدة:

١) الفساد السياسي: تشير مظاهر الفساد والانحرافات المالية إلى مخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسة السياسية) في الدولة. وعلى الرغم من أن البعض من المختصين يرى أن الفساد السياسي هو أحد مظاهر الفساد الإداري، لكن الباحث يرى أن مظاهر الفساد السياسي تشتمل على فساد مالي وأخلاقي. وبناء عليه فأنه يضعه كمظهر متفرد من مظاهر الفساد.

لا شك أن هناك فارقاً بين تلك المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتوسع المشاركة، وبين الدول التي يكون فيها الحكم شمولياً، ميالاً إلى الدكتاتورية. لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في نسق الحكم الفاسد (غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع، وغير الخاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم) لا يسهر على مصالح الأفراد والمجتمع في بناء التنمية الإنسانية، ومن ثم لا يحقق طموحاتهم في العيش الكريم. فنسق الحكم هذا يسخّر البلاد والعباد لخدمة مصالح ثلة من المتنفذين تمسك بمقاليد السلطة والثروة عنوة [١٩]. مثلما أن غياب القدوة السياسية وتفشي ظاهرة البيروقراطية الحكومية، والمغالاة في مركزية الإدارة الحكومية، وضعف أداء السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية[٢٠]، هي العوامل الأكثر تسبباً في انتشار الفساد.

أما مظاهر الفساد السياسي فيمكن ملاحظتها في: الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وفساد الحكام، وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد، وتفشي الفئوية والعشائرية والطائفية والعرقية (صورة عن نظام الأسر الملكية المستبدة) وتولي الأقارب للمناصب كبديلٍ عن اختيار الأكفاء لتولي المناصب عبر التنافسية، وتفشي المحسوبية.

٢) الفساد المالي: تشير مظاهر الفساد والانحرافات المالية إلى مخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، أو مخالفة القواعد والأحكام الخاصة بطبيعة عمل كل إدارة أو مؤسسة، أو مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، كالجهاز المركزي للرقابة المالية، المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات.

وتتجلى مظاهر الفساد المالي فيمكن ملاحظتها في: الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي، وتخصيص الأراضي، والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية، وإعادة تدوير المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة، وقروض المجاملة التي تمنح بدون ضمانات، وعمولات عقود البنية التحتية، والعمولات والإتاوات المحصلة بحكم المناصب. وظاهرة تسخير سلطة الوظيفة لغرض السخرة على الآخرين في غير الأعمال الرسمية المكلفين بها وظاهرة الإسراف في استخدام المال العام، التي تأخذ أشكالا وصوراً مختلفة (أكثرها انتشاراً هي تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث والرواتب المدفوعة بلا عمل حقيقي على حشد الأصحاب والمرافقة والحراسة، فضلاً عن المبالغة في استخدام السيارات الحكومية في الأغراض المنزلية والشخصية، وإقامة الحفلات الترفيهية في مناسبات التهاني والتعازي والتأييد والتوديع لكبار المسؤولين تملقاً ونفاقاً، ومن أخطر هذه الصور لجوء الإدارات والمؤسسات إلى استقدام خبرات أجنبية ذات تكلفة اقتصادية ومالية عالية، في وقت تكون فيه الخبرات الوطنية على أتم استعدادها وجاهزيتها بتكلفة مالية رمزية مقارنة بتلك التي تدفع بالنقد الأجنبي).

٣) الفساد الإداري: تشير مظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية إلى تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته، والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل وبحسن انتظامه. وهو ينتج في العادة عن مزيج من الخلل في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار.

أما مظاهر الفساد المالي فيمكن ملاحظتها في: عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار والانتقال من مكتب إلى آخر، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل والنكوص والسلبية، وعدم تحمل المسؤولية، وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي وغيرها. الواقع أن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة، وغالباً ما يكون انتشار أحدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى. ومما لاشك فيه أن أخطر مظاهر الفساد المالي هو اختلاس المال العام، الذي نشأت الحكومات والسلطات على صونه وحفظه مثلما نصت الدساتير والقوانين واللوائح على مسؤولية توجيهه بشكل صحيح، وإنفاقه في قنواته المشروعة وفقاً لدواعي الحاجة ومقتضيات المصلحة العامة.

والفساد الإداري هو عدم القدرة على التحكم في ضوابط العمل، وبالتالي عدم القدرة في تحقيق أهداف المنشأة، وتغليب المصالح الشخصية على مصالح العمل، والعمولات، والرشاوى، وقد يأتي من التسيب، ومن عدم وجود آلية نشطة، للاتصال، والتبليغ، أو ما يسمى التغذية المرتدة، بين بيئة العمل، والمسؤول الأول[٢١].

٤) الفساد الأخلاقي: تشير مظاهر الفساد والانحرافات الأخلاقي والسلوكي إلى مخالفات والمتعلقة بمسلك الموظف الشخصي وتصرفاته، كأن يرتكب فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء في أماكن العمل أو أن يلعب القمار أو يستعمل المخدرات، أو أن يسيء إلى مصلحة الجمهور أو أن يطلب من أي كان هدية أو عمولة أو بقشيشاً، أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة، أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي، الذي يسمى (المحاباة الشخصية) والذي يعني اختيار الأقارب والمعارف والأصدقاء وأبناء العشيرة الواحدة والمدينة الواحدة و(المحسوبية السياسية) التي لا تتوقف عند حدود اختيار الموالين سياسياً وحزبياً فحسب، وإنما تلك التي تمتد إلى معاقبة الخصوم السياسيين والحزبيين بحرمانهم، بل وفصلهم من الوظائف العامة، دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة.

لقد ترتب على انتشار ظاهرتي المحسوبية والوساطة في المجتمعات النامية ومنها العراق، أن شغلت الوظائف العامة والمراكز الوظيفية العليا بأشخاص غير مؤهلين وكفوئين، مما أثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج، وأجهز على مقولة (وضع الرجل المناسب في المكان المناسب) التي هي إحدى ملامح الإدارة المتطورة في المجتمعات المتحضرة.

إن الفساد المالي والأخلاقي متلازمان في أغلب الأحيان، إلا في حالات نادرة لأن الأصل أن الفساد هو أحد الأعراض التي ترمز إلى وقوع خلل في النسق الكلي (المجتمع). إذ أن القبول بغير المسموح يشكل خللاً في منظومة السلوك والتصرفات ينتج عن تآكل قواعد الأخلاق والقيم لدى الفاسدين.

ثالثاً: السكوت عن الفساد

ويبقى الأخطر من الفساد هو السكوت عنه. والسؤال الأهم الذي يطرح نفسه هو ما الذي يؤدي أو يدفع المجتمع بتنظيماته ومؤسساته وأفراده إلى غض النظر عن الفساد والسكوت عنه ؟

وهنا يحاول المختصون أن يبحثوا في العوامل التي تدفع الأفراد والمنظمات والمؤسسات في المجتمع إلى غض النظر عن الفساد والسكوت عنه مؤكدين أنها تشمل عوامل عدة يتمثل أهمها بالآتي:

١) غياب دولة المؤسسات، أو ضعف السلطة.
٢) غياب الديمقراطية والحرية والمشاركة السياسية.
٣) غياب القانون والتشريعات وضمانات حقوق الإنسان.
٤) عدم استقلالية القضاء.
٥) قلة الوعي وعدم معرفة الآليات والحسابات والقوانين والنظم الإدارية.

المبحث الثالث
ظاهرة الفساد في العراق

أولاً: توصيف الفساد في العراق

يعد العراق في الوقت الحاضر من دول العالم الأكثر فساداً على الإطلاق. وقد وضع أسس هذا الفساد النظام الصدامي البعثى المهزوم، حيث كان الدكتاتور (صدام حسين) وأفراد عائلته كـ (عدي) و(قصي) وأمثالهم يمارسون الفساد بكل أنواعه ويشجعون على ممارسته. وبعد إسقاط نظام الحكم الدكتاتوري، وذلك بعد احتلال العراق كانت آمال معظم أفراد المجتمع تتمثل بالتخلص من مظاهر الفساد في هذا البلد. ولكن المفاجأة تمثّلت في زيادة الفساد واشتداد حدته وتوسع دائرة انتشاره.

إن الفساد الإداري والمالي لم يطرق الأبواب بشكل مفاجئ وإنما هو إحدى المشاكل التي انتقلت من النظام السابق إلى النظام القائم، وكان لا يمكن لأحد أن يتحدث في هذا الجانب لعدم وجود مجال لحرية النقد عن كل ما من شأنه المساس بسمعة ذلك النظام أو أمنه فأنظمة الحكم والحكومات (السابقة والحالية) تتحمل مسؤولية الفساد المنتشر في العراق، مثلما تتحمل مسؤولية سرقة سلطات الاحتلال لمليارات الدولارات من الأموال العراقية. فلا تزال الصحافة العراقية تسكت عن ظاهره الفساد المنتشرة في العراق وصرف مبالغ طائلة من الأموال العراقية. كما أن أمريكا لم تصرف غير (٦٠٠) مليون دولار من مجموع (١٨.٤) مليار دولار، كان قد خصصه الكونغرس لإعادة أعمار العراق. فضلاً عن أن السبب الرئيسي وراء عدم استعداد الدول المانحة لتحويل ما يقارب من (٣٩) مليار دولار خصصت لإعادة أعمار العراق، هو الفساد المنتشر في العراق، إذ لا ترغب أية دولة في هدر أموال دافعي ضرائبها[٢٢].

إن ظاهرة الفساد في العراق أصبحت أشبه ما تكون بمسلسل لا حدّ لحلقاته، تمثل في الآن نفسه سبباً ونتيجةً حتمية لتلك الخصائص التي تميزت بها الدولة العراقية. فالفساد يمثل في حقيقته آلية من آليات التسيير السياسي في الدولة العراقية على امتداد عمرها، وهي آلية تمكنت

من التغلغل في الأوساط المختلفة، ومن صنع قنوات أصبحت صعبة المحاصرة الآن وعصية الاقتلاع، لأن للفساد أصحابه وأنصاره والمستفيدين منه، والذين يبذلون كل ما في طاقتهم كي يبقى آلية قوية وفاعلة في المجتمع.

والفساد الإداري ضارب بأطنابه في هياكل السلطة. ومع أنه موروث من أيام النظام البعثي السابق، إلا أن الحقيقة المؤلمة هي أن الورثة زادوا الطين بلّة. ولهذا صار من الضروري فتح باب الفساد الإداري بأثر رجعي، رجوعاً إلى يوم ٩ أبريل (نيسان) ٢٠٠٣ وما بعده، مروراً بسلطات الاحتلال، ومجلس الحكم، والحكومتين (أو الوزارتين السابقتين). ولاضرر في ذلك، بل النفع كله، ذلك أن معظم وزارات الدولة ومؤسساتها يستشري فيها الفساد، ويعيث فيها فاسدون ينهبون ويستبيحون بطرق مختلفة أموال المجتمع وممتلكاته. إن البلد بحاجة إلى تطهير جهازه الإداري، ممثلاً بكل الأجهزة الحكومية، وعلى أعلى المستويات، حفاظاً على المال العام، وصيانة للثقة المجتمعية، وتشجيعاً للمواطنين على السير في طريق النزاهة المالية والإدارية. ولهذا أسست مفوضية النزاهة في هذا البلد. ولكن من يضمن أن محاربي الفساد لن ينحرفوا ولن يصابوا بمرض الفساد الإداري ؟

ثانياً: البعد التاريخي لظاهرة الفساد

ثمة حرب جديدة تلوح في الأفق ضد الفساد، لا سيما في العراق، ولعل انبعاثها يعود إلى وتيرة التحولات والمتغيرات التي لم تعد تستسيغ ذاك البطء المعهود، الذي اخذ مكانه الفسيح في العقود الفائتة. وهو ما ساهم ـ بالتأكيد ـ في تفاقم وتضخم حالات الفساد طيلة السنوات الماضية، فلم تلبث أن تحولت إلى ظاهرة استشرت في بلدنا مبلورة سمة تنفرد بها الدولة العراقية ومؤسساتها (إن كان لديها مؤسسات) عن غيرها من الأنظمة والحكومات.

على أن هذا لا يعني أن الوباء ليس مستشرياً في البلدان الأخرى سواءً كانت بلداناً نامية أو صناعية، بقدر ما أن الدول النامية، والعربية منها تحديداً، بزت الكل لتتبوأ المراتب الأولى، واحتل العراق فيها المرتبة الأولى، وهي بمثابة التميز الذي يشير إلى الفضح والانكسار. وليس من جديد في القول إن طبيعة الأنظمة الحاكمة في الدول العربية ـ والعراق منها ـ ساعدت على نمو وتكريس هذا المناخ الملوث، وذلك بدعم بعض الوجوه واستغلال دورها (حتى آخر قطرة) لتحقيق مآربها، غير انه في حال انكشافها، فإنها سرعان ما تكون كبش الفداء وبالتالي يجري البحث عن وجوه جديدة لتكمل المسيرة.

هذه الآلية منتجة وفاعلة في مجتمعات تفتقد إلى الحد الأدنى من هامش الحرية وآلية (المأسسة)، وغياب مفاهيم الديمقراطية وضمانات حقوق الإنسان، وتهميش دور المثقف، وتجهيل المجتمع، مما يؤدي بالتالي إلى نمو الفساد على كل الأوجه والمستويات ويتمخض عن ذلك قضاء غير مستقل، وصحافة هشّة، وحالة فقدان ثقة تصيب شرائح المجتمع إزاء نظامها وحكومتها وحتى ذاتها. فالسلوك قد يكون منتجاً فردياً، لكن تأثيره شامل وجمعي، وبالتالي فان هذه الأحاسيس التي يشعر بها أفراد المجتمع وتدخله في حالة من الاكتئاب والإحباط من جراء استشراء الفساد، ما هي إلا إفرازات لحالة من السلوكيات التي تعكس واقعاً ملموساً في الشارع العراقي، بحيث صار من الوضوح بمكان أن تلمح سوء التواصل بين المواطنين أنفسهم، أو بين المواطنين والحكومات والمؤسسات الاجتماعية، والتي تأخذ أشكالا متعددة، منها الازدراء والسخرية والاستخفاف، وفي ظل هذا المشهد القاتم، يكتوي الإنسان العراقي بنار الصراعات الداخلية[٢٣].

لقد اعتبر تقرير منظمة الشفافية الدولية السنوي الرابع حول انتشار الفساد في العراق مثالاً واضحاً على الفشل الأخلاقي الذي مُني به المجتمع الدولي في مكافحة الرشوة والفساد، تارة بسبب فضيحة برنامج النفط مقابل الغذاء، وأخرى بسبب عدم الالتزام بأدنى مقومات الشفافية

في مشروعات إعادة إعمار العراق بعد الحرب. ففي الحالة الأولى، رأى التقرير أن مصداقية المجتمع الدولي للعب دور أكبر في كبح جماح الفساد، تعتبر مصداقية مجروحة، بعد ما شهده العالم من فضيحة النفط مقابل الغذاء.

أما في الحالة الثانية، فرأى التقرير أن تصميم المشاريع تم بطريقة لا تمكن الشركات الصغيرة من الدخول في دائرة المنافسة، واستيلاء شركات مقربة من أشخاص لهم صلة بدوائر الحكومة الأمريكية على أكثر العقود وأهمها. وأكد التقرير أن عدم الالتزام بمقومات الشفافية في عملية إعادة إعمار العراق، أدى إلى انتشار الفساد على مستوى كبير، وعزى ذلك إلى تدفق الأموال بشكل مفرط دون إجراءات صرف وفق الأصول، وعدم وجود نظام بسيط لحصر ما تم العثور عليه في الوزارات والمصالح الحكومية بعد انهيار نظام (صدام حسين)، إضافة إلى ميراث المجتمع في العراق من الفساد، بسبب سيطرة الحكومة السابقة على الاقتصاد. كما رأى التقرير أن ما يفرضه نادي باريس، من ضرورة تخصيص الشركات الحكومية العراقية بسرعة كبيرة، كشرط لإعادة جدولة ديون العراق، "قد يفسح مجالاً أوسع لفرص ممارسة عمليات فساد"[٢٤].

ثالثاً: ظاهرة الفساد ومتغيرات الواقع

تعد مظاهر الفساد الاجتماعي عامة، ومظاهر الفساد الإداري بشكل خاص أنماط من الفعل الإنساني الذي يحمل في أشكاله المتنوعة دلالات اجتماعية تختلف في المجتمع الواحد بين أوقات مختلفة. وتختلف بين المجتمعات المتعددة في الوقت الواحد، وتزداد مظاهر الفساد مع ضعف القيم الأخلاقية والدينية وغياب مظاهر الضبط الاجتماعي، وضعف فعاليته، وهي تتناقص مع انتشار القيم الأخلاقية والدينية وقوة الضبط الاجتماعي. ويمكن للباحث التأكيد على أن مظاهر الفساد في العراق قد أفرزت خللاً في أنساق عدة يتمثل أهمها بالآتي:

١) خلل في النسق السياسي
٢) خلل في النسق الاقتصادي
٣) خلل في النسق السوسيوثقافي

ولكن هذه الاختلالات تباينت في الحجم والنوع بينها في فترة ما قبل الاحتلال وفي المرحلة التي تلته. وسيحاول الباحث بيان هذه الفروقات.

آ) ظاهرة الفساد ومتغيرات الواقع قبل الاحتلال: إن الفساد الذي استشرى في مجتمع العراق قبل الاحتلال، كان (الثمرة) الفاسدة للنظم الدكتاتورية التوليتارية (الشمولية) التي استطاعت في غضون عقود طويلة من تخريب الروح الاجتماعية والوطنية للأفراد في مجتمع العراق. فقد جعلت هذه النظم من العراق كياناً هشاً في جميع جوانبه. وهي ممارسة أفرغت الشخصية الاجتماعية للفرد وهشمت كينونته السياسية ومقومات وجوده الأخلاقي. فكان أثر ذلك واضحاً في اغتراب المواطن عن الوطن، ولا أُباليتّه الغريبة بكل أمر غريب. فضلاً عن خواء الجهاز الإداري وتحول الإنسان فيه إلى آلة لاجترار ما يمكن اجتراره من أجل العيش فقط[٢٥]. وهكذا تخلل الفساد جميع مفاصل المجتمع في العراق، لكنه تمثل بأوضح صوره في:

١) خلل في النسق السياسي: تمثل بالمظاهر الآتية:-

- الحكم التوليتاري (الشمولي) الفاسد: إن نسق الحكم الفاسد (غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع، وغير الخاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم) لا يسهر على مصالح الأفراد والمجتمع في بناء التنمية الإنسانية، ومن ثم لا يحقق طموحاتهم في العيش الكريم. فنسق الحكم هذا يسخّر البلاد والعباد لخدمة مصالح ثلة من المتنفذين تمسك بمقاليد السلطة والثروة عنوة[٢٦].

لقد صنعت التوليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية نمطاً متميزاً من الفساد والإفساد في العراق بحيث يمكننا الحديث عن ظاهرة عراقية خاصة في الفساد، قد تكون هي الأتعس من

نوعها في التاريخ المعاصر. وذلك بسبب طابعها الشامل لظاهر وباطن الدولة والمجتمع، إذ إنها وباختصار تتغلغل في كل مسام الوجود في مجتمع العراق، وتنضح منه بقدر متكافيء[٢٧]!

إن تاريخ الدولة العراقية منذ تأسيسها يزخر بأمثلة عن حكام يمتلكون ثروات فاحشة، هي في حقيقتها سرقات كبيرة من أموال هذا المجتمع الفقير المنهوب منذ أمد طويل! هكذا فعل أفراد طغمة الفساد حين قادوا ما أسموه بـ (دولة البعث) في العراق، فقد كان حزب البعث في الحقبة (العارفية) مكوناً مهماً في السياسة العراقية مشاركة أو معارضة حتى استولى على الحكم منفرداً عام ١٩٦٨.

وقد ساعد في وصول البعث إلى السلطة تحالف الضباط الذين تتابعت تصفياتهم من الجيش بدءاً بالعام ١٩٥٨ وكانوا حوالي ثلاثة آلاف ضابط من الملكيين والقوميين والعشائريين والوطنيين. وبدأت حملة تصفيات للشركاء غير البعثيين، ثم الرفاق ثم حلقة (التكارتة) التي تسيطر على الحزب، بدأ العهد البعثي بتطهير الدوائر التي يبني سلطته عليها، وتطهير الدوائر الواقعة خارجها والتي تثير شبهة المناوأة، وهو سلوك مألوف في العراق مع تعاقب الانقلابات والأنظمة السياسية. وأخيراً أطاح (صدام حسين) نائب الرئيس بقريبه الرئيس (أحمد حسن البكر) لتبدأ مرحلة جديدة من الخوف والحكم العائلي[٢٨].

أعقب إبعاد البكر عن الرئاسة تحولات كبيرة في العشائرية والتكريتية البعثية التي تحكم العراق، فبدأت عائلة (البكر) بالتراجع والانسحاب لعائلة آل (طلفاح) أخوال صدام وآل (إبراهيم) من آل (بوخطاب)، وهم إخوة صدام غير الأشقاء، وآل (المجيد) من أبناء عمومته الذين تعززت صلتهم بالرئيس بعد اقتران (حسين كامل) وشقيقه صدام بابنتي صدام (رغد) و(رنا). وصاحب هذا التحول عمليات عنف، فقد قضى محمد بن البكر وعائلته في حادث سير !!!، ثم توفي (عدنان خير الله) شقيق (ساجدة) زوجة (صدام) في حادث طائرة مفضياً إلى إضعاف آل (طلفاح) الذين ينتمي إليهم، ثم صفي آل (المجيد) في منتصف التسعينيات، وصعد (عدي) و(قصي) ابنا صدام، ومعهما ابن عمه (علي حسن المجيد). وشغل (برزان) الأخ غير الشقيق لصدام منصب مدير المخابرات، ثم تولى المنصب (سبعاوي) شقيق (برزان)، وشغل شقيقهم (وطبان) وزارة الداخلية[٢٩].

لم تكن طغمة الحكام الفاسدين وعلى رأسها صدام تريد أن يكون العراق دولة مؤسسات بمفهومها الحديث، بل كرس صدام كل جهده لبناء سلطة قمعية لا تضاهيها سلطة في شراستها وجبروتها، فغابت الدولة على يديه وحلت السلطة المطلقة، جاءه (حسين كامل) شرطياً منبوذاً على دراجة نارية فصار وزير الوزراء الآمر الناهي بكل الأمور حتى تندر الناس بحكاياته مع المهندسين والموظفين، أما حكايات خال صدام (خير الله طلفاح)، الذي اشتهر بين العامة بكونه حرامي بغداد، فما تزال تتطلب من الحكومة الحالية أن لا تعاملها كنكات فقط، في حين أن سرقات وانتهاكات (عدي) و(قصي) لأموال وأرصدة الدولة أكثر من أن تحصى، مثلما أن الأرصدة المسروقة من قبل (ساجدة طلفاح) وبناتها ينبغي أن تحرج وتخجل من يحميهن اليوم من الحكام العرب، وبأمر من صدام أصبح (علي حسن المجيد) نائب العريف وزيراً للدفاع وحاكماً للكويت ومالكاً لأكبر المزارع والقصور، والشقاوة نصف الأمّي (سمير الشيخلي) وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي[٣٠]!. وهذا غيض من فيض المحاباة والمحسوبية في شغل المناصب، ووضع الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب. فضلاً عن ذلك كان صدام يوزع الرتب العسكرية لمن يشاء، ويرفع من يشاء ولعدة درجات بجرة قلم. وحدث نفس الشيء في الدرجات العلمية في الجامعات، وكذلك في تقييم الباحثين أو ممن دعوا بالعلماء.

- فقدان الديمقراطية والمشاركة: إن الحكم الشمولي الدكتاتوري الفاسد، وهيمنة المصالح الفردية والعائلية والعشائرية والحزبية على أداء النظام السياسي، جعل المشاركة السياسية

مفقودةً في العراق، بل وجعل من الديمقراطية مفهوماً لا وجود له في المشهد السياسي في العراق طوال أربعين عاماً من الحكم العسكري.

فالديمقراطية البرلمانية (وأياً تكن نوعية الانتخابات النيابية التي عرفها العراق الملكي) سوف تذهب مع سقوط الملكية، وسوف يفتقدها العراق تماماً في مرحلة العراق الجمهوري. طبعاً كان كل انقلاب عسكري يحمل في بيانه الأول على ديكتاتوريه النظام السابق، ويعد بانتخابات نيابية حرة. فانقلاب ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ وعد بإنشاء جمهورية شعبية، وباستفتاء شعبي لانتخاب رئيس، لا بل أن عبد الكريم قاسم قد أوكل لمحكمة المهداوي الشهيرة مسئولية محاكمة من يتدخل في مسيرة الانتخابات العامة. ثم وعد قاسم في ذكرى الثورة الأولى عام ١٩٥٩ بالسماح للأحزاب بالعمل علناً، وبإقامة انتخابات عامة حرة لمجلس وطني قدمّه قاسم على انه نتيجة انتخابات حرة لم يذقها المجتمع في العراق. وفعلاً في حوالي منتصف أيار (مايو) ١٩٦٠ قامت لجنة دستورية خاصة بعرض مشروع قانون انتخابات أمام وزير الداخلية ولكن المشروع ما لبث أن وضع على رف، وتداعت الفكرة الانتخابية تدريجياً[٣١].

جاء انقلاب ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ ليؤكد، طبعاً، في بيانه الأول على مشاركة الجماهير وفتح الباب أمام الحريات العامة وحكم القانون. ولكنه سار في اتجاه عسكرة الحكم إلى أقصى الحدود، فتعامل مع عسكريين من البعث، ومن التيار الناصري ومن أقربائه. ولم يتغير الوضع مع عبد الرحمن عارف الذي خلف أخاه الأصغر بعد وفاة الأخير في حادث طائرة طوافة[٣٢].

ثم جاء حكم البعث الثاني عام ١٩٦٨ حاملاً كسابقيه، وعوداً بانتخابات برلمانية حرة. لكنه بعد أسبوعين على قيام النظام الجديد، استطاع طرد حلفائه الانقلابين والانفراد بالسلطة. ولم تحصل انتخابات عامة خلال سنوات طويلة. وأجريت فعلاً أول انتخابات عامة في العراق في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٠ بعد سنوات من الانقطاع. كان هناك (٨٤٠) مرشحاً تنافسوا على (٢٥٠) مقعداً، على أن يكون هناك مقعد لكل خمسين ألف عراقي، وأعطي حق التصويت للرجال وللنساء، على أن يكونوا قد أتموا الثامنة عشرة من أعمارهم. أما المرشحون فكان بعضهم من خارج حزب البعث الحاكم، ولكن كان يجب على هؤلاء أن يثبتوا أنهم من غير معارضي هذا البعث أو حتى من مؤيديه، وكان هذا طبعاً حداً قاسياً لحرية الترشيح، ناهيك عن انه تم أبعاد أي عنصر له علاقات قربى إيرانية، إذ كان على المرشح أن يكون ذا أب عراقي وأم عربية وان تكون زوجته عراقية بالضرورة. وبقيت هذه الشروط، لا بل تزايدت ضمناً، عندما تم تجديد المجلس العراقي بعد ذلك بسنوات أربع[٣٣].

وعلى الرغم من أن ما تسمى بقيادة حزب البعث ستأتي بمجالس نيابية، أكثر تمثيلاً بعض الشيء للمجتمع مما هو صلب السلطة. إذ نرى في المجلس نساءً وعمالاً وعدداً متفاوتاً من غير الحزبين (ربع أعضاء مجلس ١٩٨٠ في العراق من غير البعثيين مثلاً). ولكنه من الصعب الاعتقاد أن تمثيل، ولو الهش والمتلاعب به للمجتمع المدني في المرحلة السابقة، قد حوفظ عليه. وصعب القول أن هامش الحرية هذا واسع، أو انه موجود أساساً. فبقدر ما تتدنى أرقام المساهمة الشعبية في الانتخابات بقدر ما تتصاعد أرقام نتائجها لمصلحة السلطة. فأعضاء المجالس أصبحوا، أياً تكن هويتهم الاجتماعية من موالي النظام، ومن موظفيه في حقيقة الأمر[٣٤]. وان كان هناك من تمثيل ممكن، فقد انتقل هذا التمثيل إلى داخل الحزب نفسه، بقدر ما تسمح عسكرة الحزب أو سيطرة عصبية فئوية عليه بقيام ديمقراطية ما داخل الحزب. ويسيطر الحزب عملياً على المجلس[٣٥]. وكلاهما ظلا تحت سيطرة صدام حتى اليوم الأخير لسقوطه.

- سيطرة الدولة على الاقتصاد: فالاقتصاد العراقي وبخاصةٍ في السنوات الـ (٤٥) خمس والأربعون الأخيرة، ومنذ انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ وحتى الاحتلال الأمريكي، فكان محكوماً برغبات مجلس السيادة أو مجلس قيادة الثورة، أو برغبة شخص واحد هو الدكتاتور (كما هو

الحال في عهد عبد الكريم قاسم والأخوين عارف والبكر وصدام) فحسب !!. فلم يعرف أحد أين ذهبت العائدات المرعبة للبترول العراقي منذ قرار التأميم ١٩٧٣ (وهو القرار الكارثي الذي زاد من انفصال الدولة الريعية عن المجتمع) والتي بلغت بحسب التقديرات (٢٥٠) مليار دولار خلال ثمانية عشر عاماً منذ التأميم حتى فرض الحصار الاقتصادي بقرار من مجلس الأمن بعد احتلال الكويت.

فكل ما كان يرد إلى العراق هو (ملك) لصدام وعائلته، يبني بها القصور والأبنية التي لا حاجة للعراقيين بها، ويشتري الذمم ويضيف الباقي إلى ثرواته، وما يتفضل به من الفتات على الرعية فهو (مكرمة) من سيادته!!.

- فقدان الشفافية: والشفافية Transparency تعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد على اتخاذ القرارات الصائبة في مجال السياسة العامة. وتتمثل أهمية المعلومات الإحصائية عن السياسة المالية والنقدية والاقتصادية بشكلٍ عام، في تصويب السياسات الاقتصادية.

وتعد الحكومات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة (مثل البنوك) المصدر الرئيس لهذه المعلومات، ويجب أن تنشرها بعلنية وبصورةٍ دورية، من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة. ومن أجل التخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد من جهةٍ أخرى[٣٦].

إن نظام حكم البعث بقيادة صدام حسين، هو نظام (نادر) في العالم. فلقد مزج العنف الدموي الرهيب، بالفساد الإداري والمالي والأخلاقي وصار يحكم بحكم (المنظمة السرية)[٣٧]. والتي هي أشبه بعصابات المافيا التي تعيش من الجريمة المنظمة وتكسب أرباحها من النشاطات الفاسدة. وكانت كل هذه النشاطات تتم بصورةٍ سرية وبعيدة إطلاقاً عن الشفافية، فلم يكن المجتمع يدر عن أي من ثرواته وأين تذهب !.

وهناك شواهد لا حصر لها على فساد نظام الحكم الدكتاتوري في العراق، لاسيما وأن العراق شهد أحجاماً مرعبة من الفساد في السنوات الـ (١٥) الأخيرة من عمر النظام التسلطي في العراق. إذ وبانتهاء حرب الكويت وعدم وجود مصادر مالية ضخمة تحت تصرفه، عدا ما يباع في السوق السوداء (تحت العباءة) من النفط والمنتجات النفطية، - إذ كانت القرارات الدولية قد فرضت على العراق حصاراً اقتصادياً شاملاً- انتعشت ظواهر إهمال إخراج الميزانيات أو المناهج الاستثمارية، بحجة الحصار وعدم معرفة المصادر المالية. كذلك بحجة الانخفاض الكبير والمتسارع للدينار العراقي، والطفرات الهائلة للتضخم النقدي مما يعيق تحديد الميزانيات كما كان يدعي في حينه. وبدأ (حلّ) المسألة الاقتصادية من خلال (مطابع النقود)، والتي وضعت مباشرة تحت تصرف القصر الجمهوري، وبدون رقابة أو معرفة البنك المركزي.

فقدان المساءلة القانونية وتحيز القضاء وعدم استقلاليته: عانى سلك القضاء في العراق من مشكلات جمة قللت من هيبته كثيراً، وقلصت بالنتيجة من استقلاليته. ويأتي في المقام الأول تقاعس الحكومة عمداً عن تنفيذ أحكام الجهات القضائية. وقد كان النظام العراقي السابق يتحايل على استقلال القضاء، بأن يجري تعيين القضاة في وظائف الحكومة العليا التي يترتب عليها مزايا كبرى، ولا يحصل عليها مَنْ لم يكن يتعاون بالطبع. وليس القضاة بمنجى عن أشكال القهر والتخويف التي كانت الأجهزة الأمنية الفاسدة لنظام الحكم السابق تلجأ إليها. وليس غريباً والحال كذلك أن يتسلل الفساد إلى القضاء والقضاة. وهكذا غابت المساءلة القانونية بحق الفاسدين والمفسدين (إلا ما يخص أمن ومصلحة نظام الحكم)، في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

لقد كانت الـ (٣٥) خمس وثلاثون سنة الأخيرة قبل الاحتلال، فاجعة قانونية بحق، من حيث جهة صدور الأحكام (غير المخولة أساساً من منظور شرعي، فحكام العراق لم ينتخبوا أو

يصلوا إلى الحكم بالطرق السلمية) أو شدتها (إعدامات بالجملة ولمئات الآلاف من العراقيين، اعتقالات عشوائية وجزافية وبدون أمر قضائي، وعادة ما تستمر لمدة طويلة من دون محاكمات) أو استهانتها بحقوق المواطن والإنسان والمجتمع، بل ومصادرتها لكل هذه الحقوق ومن الأساس (قطع ألسن وآذان وأيدي وأذرع ووشم على الجباه، وما إلى ذلك من الأحكام التي يندى لها جبين الإنسانية)[٣٨].

إذا كان الفعل السياسي المعارض يعد (جرماً) وفق معايير الدولة العراقية فان حكم البعث للدولة منذ عام ١٩٦٨ وطوال (٣٥) عاما جعل من هذا الجرم لا يشمل المجرم وحده بل انه يشمل أفراد أسرته وعائلته وأقاربه حتى الدرجة الرابعة. وإذا ما كان الحكم الجمهوري عموماً قد أكد شخصنة السلطة، فان حكم البعث للدولة منذ عام ١٩٦٨ قام بإلغاء شخصنة الجريمة وإزالتها، وعممّ جرم ارتكابها تعميماً مفرطاً. وكان من تبعات هذه الإجراءات مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة للأفراد الذين يتهمون مثل هذه التهم (جزافاً في معظم الأحيان)، وهنا يأتي دور الفساد الذي قد يدفع بعض الأفراد إلى حبل المشنقة لتصادر الدولة أو أفراد من الطغمة الحاكمة ممتلكاتهم.

٢) خلل في النسق الاقتصادي: وتمثل بالمظاهر الآتية:-

تدهور هيكل الأجور والرواتب: لقد كان لانخفاض رواتب الموظفين والمتقاعدين (فقد وصل راتب الموظف إلى (١.٥) دولار ونصف شهرياً وهو ما أعلنه مرة الرئيس السابق نفسه في واحد من أحاديثه التلفزيونية اليومية، متباهياً بصمود الموظف العراقي، فيما كان المجتمع بكامله يعرف أين وصل حجم الفساد !!، بينما وصل راتب المتقاعد إلى نفس المبلغ، أي دولار ونصف، يتسلمها مرة كل ثلاثة أشهر. لقد أبعدت الرواتب العالية لذوي المناصب العليا والتي بيدها القرار، عن بقية الموظفين أو الموظفين السابقين (المتقاعدين) أو بقية أفراد المجتمع. إذ أشارت الدلائل إلى أن المتقاعدين أصابهم غبنٌ كبير مقارنةً بالموظفين)، وازدياد البطالة (فقد وصلت البطالة بحسب التقديرات إلى أكثر من (٥٠ %)، وفيما يتعلق بمسألة التعيين وتشغيل العاطلين، فكانت الرشاوى وطرق أخرى عدة، كالواسطة أو الانتماء السياسي أو الطائفي أو الحزبي أو المناطقي لجماعة المقربين من السلطة هي طريق هؤلاء العاطلين للحصول على وظيفة حكومية، وإلا فإن أمامهم خيار العمل في بيع السكائر أو غيرها من الأعمال الهامشية التي تصنف بحسب الاقتصاديين على أنها بطالة مقنعة)، وتدني المستوى المعيشي العام، وانتهاء الطبقة المتوسطة (إذ تحول المجتمع بفعل الحصار الاقتصادي سيء الصيت إلى طبقتين هما الأغنياء والفقراء)، وانحلال سيطرة الدولة في جميع الأمور، عدا ما يهم أمن صدام وعائلته، كلها عوامل أدت إلى ظهور وتطور حالات ومظاهر من الفساد لم يعرفها المجتمع في العراق سابقاً، والتي تشمل حقبة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، فأصبحت الرشوة والاختلاس والسرقة والبغاء والسمسرة والكسب الحرام حالات شائعة.

- تدهور النظام المصرفي وتخلفه: لقد كان النظام المصرفي في العراق مقيداً منذ قيام الحكم الجمهوري في العراق، فلم يكن النظام المصرفي العراقي قادراً على القيام بدوره، وذلك لسيطرة الدولة على الاقتصاد بكامله، وعدم إتاحة الحرية للاقتصاد. فكانت المصارف واجهة للاقتصاد في العراق الذي أنهكته الحروب والنزوات المجنونة للأنظمة الدكتاتورية المتعاقبة.

هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى، فإن الأنظمة الدكتاتورية التي تعاقبت على حكم الدولة العراقية الحديثة، في عهدها الجمهوري، تعاملت مع النظام المصرفي باعتباره جزءاً من ممتلكاتها. وعادت بنا قروناً طويلة إلى الوراء، فأرجعتنا إلى فترات الخلافة الفاسدة، حيث كان (بيت المال) تحت تصرف (الخليفة) وهو يتكرم بالصرف على العباد. ومن أمثلة ذلك أن النظام السابق لم يحيط البنك المركزي علماً – وهو الجهة المسؤولة قانوناً - حتى بمقدار ما كان يطبعه

من عملة ورقية يضخها للأسواق. في حين كانت المصارف العراقية (كالرافدين والرشيد) تشكو سيطرة الدولة المباشرة عليها وكانت موازناتها خاسرة، وبخاصة في سنوات الحصار.

أما الفرد العراقي فقد كان غير قادر على أن يضع أمواله في تلك المصارف، لأنه لم يكن يثق بتلك المصارف (خوفاً من مصادرتها من قبل الدولة)، وكثيراً ما صارت مظاهر الفساد عبئاً آخر بحق المتعاملين مع المصارف والمراجعين لها من الأفراد والشركات، فضلاً عن قلة الفوائد التي يمكن أن يستحصل عليها من حسابات التوفير.

- تدهور الاقتصاد العراقي: وكان من أهم عوامل تدهور الاقتصاد هو لإرهاقه بالحروب الطويلة المتتالية. ولغاية الوقت الحاضر لا يعرف حجم المبالغ المرعبة التي صرفت على أربعة حروب طويلة الأمد، بدأت بالحرب الداخلية الطويلة الأمد ضد الأكراد، الذين بدأت حركتهم تتبلور في شخص زعيمها الملا مصطفى البرزاني[٣٩]. والحرب ضد إيران، والتي استهلكت في تكاليفها المعلنة أكثر من نصف مليون قتيل، وما يقارب من مائتي مليار دولار، وتوقف شبه شامل في الحركة الاقتصادية، بسبب من تسخير كل اقتصاد البلد من أجل الحرب[٤٠]. فقد تضاعف الإنفاق العسكري للعراق منذ تسلم البعث السلطة عام ١٩٦٨، ففي عام ١٩٧٠ أنفقت الحكومة العراقية اقل من بليون دولار لأغراض الدفاع أو ما يعادل (٤.١٩ %) من الناتج المحلي الإجمالي وارتفع هذا الرقم عام ١٩٨٠ إلى (٨.١٩) بليون دولار أي ما يعادل (٨.٣٨ %) من الناتج المحلي الإجمالي. وقد استنزف هذا الإنفاق العسكري الهائل ما يعادل (٧٥%) من الإيرادات النفطية، وانفق النظام في السنوات اللاحقة أضعاف ما أنفقه لتمويل الحرب ضد إيران. وهكذا شهد عام ١٩٨٣ ارتفاع نفقات العراق العسكرية إلى (١.٢٥) بليون دولار وقفز إلى (٣.٢٥) بليون دولار عام ١٩٨٤.

وباختصار فإن هذه الأرقام تجاوزت ما يعادل (١١٩) بليون دولار وفي الوقت الذي بلغ متوسط النفقات العسكرية نحو (٩.٢٣) بليون دولار سنوياً كان متوسط عائداته النفطية ٢.١٤ بليون دولار، أي أن متوسط العجز كان (٧.٩) بليون دولار. وهذا الفارق بين النفقات العسكرية والإيرادات النفطية عوضته الدولة عن طريق قروض وديون من دول خليجية ساعدت العراق ليس حباً في النظام ولكن لتبعد نزعة الشر وتوجهها إلى إيران، وهكذا وعن طريق السحب الكامل من الاحتياطات العراقية البالغة نحو (٥٣) بليون دولار سنة ١٩٨٠ أفلس العراق وأصبح مثقلاً بالديون، وتوقفت تبعاً لذلك خطط التنمية[٤١].

وبدلاً من مراجعة حكام العراق لأوضاع بلدهم بعد خروجه من الحرب مع إيران، غزا صدام الكويت، فشنت أمريكا ودول التحالف حرباً أطلقت عليها حرب الخليج الثانية (أو حرب تحرير الكويت)، فكانت ضربة قاصمة للاقتصاد العراقي، جعلت من هذا الاقتصاد مشلولاً، وكلفت العراق ديوناً تقدر بـ (٣٠٠) مليار دولار، ثم ما تبعها من حصار اقتصادي استمر طوال (١٣) عاماً، والتي جعلت معدل دخل الفرد العراقي يتدنى من (٤٠٠٠) أربعة آلاف دولار عام ١٩٨٠ ليصبح (٣٠٠) ثلاثمائة دولار مطلع عام ٢٠٠٣، والذي شهد الحرب الأخيرة التي انتهت باحتلال العراق)[٤٢].

وظهرت في العراق طبقة (تجار الحروب) والمتاجرين بمآسي الشعب العراقي، وتابعيهم من كبار الموظفين. وكان في صالح هؤلاء استمرار الحصار فهو مصدر ثرائهم. كما صار إعطاء حصص من النفط الخام من قبل صدام كرشوة، سواء على نطاق محلي لشراء الذمم، أو على نطاق عالمي لتمشية بعض الأعمال التجارية، أو لأغراض سياسية لتثبيت النظام، شيئاً معروفاً من قبل الشارع العراقي.

- تدهور النظم الإدارية في معظم مؤسسات الدولة: إن من عوامل الفساد هو أن تكون البيروقراطية معقدة الروتين وتضع العراقيل بطريق قضاء مصالح الناس الروتينية مما يجعل

المواطن مضطرا لأغراء الموظف بشيء من المال حتى يتمكن من قضاء حاجاته وتيسير أمره. وهذا حتى في الأمور البسيطة التي هي من مهام الدولة الأساسية وهي سبب وجودها وارتباطها مع الشعب بعقد اجتماعي ليبرر وجودها ويمتد بقاؤها ما دامت تخدمه وما دام هذا العقد موجوداً والجميع يحرص علي تقويته وإبقاء تلاحمه في قضاء مصالح المواطنين.

لا يمكن إنكار أن الجهاز الإداري العراقي كان ـ وما يزال ـ يعاني من العديد من المشاكل، حيث يوجد تعقد وبيروقراطية في الإجراءات، وانخفاض في كفاءة ومهارات وقدرات العاملين بالجهاز الحكومي والقطاع العام، خاصة فيما يخص قدراتهم على الابتكار والتجديد. وقد ساهمت هذه المشاكل بدور كبير في انخفاض الإنتاجية وتدهور معدلات الأداء في القطاع العام، لذلك لا بد من العمل على إصلاح وتطوير هذا الجهاز على كافة مستوياته العليا والدنيا.

- تدهور نظم الرقابة المالية والمحاسبة: يعد نظام الرقابة المالية ذو أهمية كبيرة في محاربة الفساد وتقليصه. ولما لم يكن النظام الدكتاتوري الذي كان يسيطر على الاقتصاد العراقي بكامله فيتحكم بمدخلاته ومخرجاته، يعير أية أهمية للشفافية أو الرقابة المالية، فلم يعد هناك أية أهمية لهيئات ونظم الرقابة المالية، فتدهورت هذه النظم، ولم تعد فاعلة حتى في كشف التلاعبات المالية لصغار الموظفين الفاسدين، بعد أن عانى نظام القضاء من سيطرة الدولة – كما بينا سابقاً – ولم يعد يتمتع باستقلاله المفترض، فكانت قضايا الفساد المالي أو الإداري التي لا تتصل بأمن النظام وبقائه، يمكن أن لا تتم محاسبة مرتكبيها أبداً، إلا ما ندر. وخاصة بعد أن أصبحت مظاهر الفساد واسعة الانتشار بشدة في السنوات الـ (١٥) الأخيرة قبل الاحتلال بسبب فرض الحصار. فكانت ظاهرة الرشوة لدى صغار الموظفين طريقة (ساعدت) في توفير لقمة إضافية، واستمرت لتصبح عادة يومية. أما السرقات الكبيرة فقد كانت هي الداء الأساس، وقام بها قسم من كبار رجال الدولة ومن أقارب العائلة الحاكمة، ورجال الدولة من المنتفعين والفاسدين. كما إن المقاولات المهمة وعقود الاستيراد الكبيرة لم تكن لتتم إلاّ بعد دفع الرشاوى الكبيرة جداً، وفي معظمها لأشخاص معدودين مرتبطين بالنظام بدرجة كبيرة.

٣) خلل في النسق السوسيوثقافي: وتمثل بالمظاهر الآتية:-

إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عام (١٩٢١) تسهم في تحقيق عمليتين في آن واحد الأولى: إضعاف تمثل الفاعلين للدلالات الاجتماعية لأنماط السلوك وأشكال الفعل، ذلك أن عملية التواصل الثقافي والحضاري التي يشهدها المجتمع في العراق تسهم في تقويض دعائم البنية الاجتماعية التقليدية دون أن تتشكل ملامح بنية اجتماعية يستطيع الفرد من خلالها الحكم على سلامة هذا السلوك أو ذاك، فتغيب مرجعية الحكم وتظهر معايير جديدة كثيرة ومتناقضة. وغالباً ما يترتب على ذلك تراجع في الدلالات الاجتماعية للسلوك وغياب لتمثل الأفراد لها.

إن القيم التي يتمثلها الأفراد في المؤسسات الاجتماعية (الأسرية والدينية والسياسية والاقتصادية والتربوية) لا تشجع ثقافة المواطنة، بل على العكس فإنها تشجع ثقافة الغلبة والسلب والنهب. فلا معنى هنا للحرص على المال العام، بل إن (الوطنية) كمفهوم يجب تمثّله في الشخصية العراقية أصبح (سبّة[٤٣]) على من يسلك سلوكاً صحيحاً.

وقد برهنت التجربة التوليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية على أن الابتعاد عن المضمون الاجتماعي في شؤون الدولة، وعن المأسسة في إدارة شؤون المجتمع سوف يقود بالنتيجة إلى كارثة شاملة. فقد تركت لنا الفترة السابقة رذيلة مطلقة في كل شيء، بحيث يمكن القول أن العراق في تلك الفترة كان نموذجاً للفساد والإفساد الشامل في الدولة والمجتمع والفكر والثقافة والروح والأخلاق[٤٤].

لقد كان نظام صدام دموياً وظالماً، فضلاً عن كونه فاسداً إدارياً ومالياً وأخلاقياً. وهذا ما أثر كثيراً في صياغة بيئةً عامةً من الفساد، وقد كان (ولازال) من عوامل الفساد هو أن تكون البيروقراطية معقدة الروتين وتضع العراقيل بطريق قضاء مصالح الناس الروتينية مما يجعل الأفراد مضطرين لأغراء الموظف بشيء من المال حتى يتمكنوا من قضاء معاملاتهم. وهذا حتى في الأمور البسيطة التي هي من مهام الدولة الأساسية وهي سبب وجودها وارتباطها مع المجتمع بعقد اجتماعي ليبرر وجودها ويمتد بقاؤها، ما دامت تخدمه، وما دام هذا العقد موجوداً والجميع يحرص علي تقويته وإبقاء تلاحمه في قضاء مصالح المواطنين. فالعراقي (الرجل فقط) مثلاً لا يستلم دفتر الخدمة العسكرية في حالة تسريحه – وهو وثيقة غاية في الأهمية في العراق، إذا ما تذكرنا عدد الحروب التي خاضها صدام حسين ونظامه في ثلاثين سنة – ما لم يدفع مبلغاً كبيراً إلى المسؤول الإداري للوحدة وإلى ضابط الوحدة، وإلى موظف دائرة التجنيد (أو أكثر من موظف في تلك الدائرة)، على الرغم من أنه قد أكمل مدة الخدمة الإلزامية التي وصلت مع بعض المواليد إلى (١٥) خمسة عشر عاماً.

مثلما كان العراقي يحتاج إلى إجراءات روتينية طويلة معقدة لا تنتهي، إذا أراد الحصول على جواز السفر، هذا فضلاً عن المبلغ الكبير (والذي يصل إلى (٣٠٠) ثلاثمائة دولار) الذي يدفعه المواطن بصورة رسمية (رسوم) إلى الدولة، ، لكن المبلغ يصل إلى (٤٠٠) دولار، أي ما يوازي (٦٠٠٠٠٠) ستمائة ألف دينار بفعل مظاهر الفساد المختلفة (كالرشاوى والوساطات والنفوذ و.. ما إلى ذلك).

أما الحصول على خط تلفون فإن يحتاج إلى نفوذ أو محسوبية (وساطة) أو كلاهما. وفي دفع الضريبة هناك اختلاف في المعاملة تتوقف على قوة العلاقة، والنفوذ – كما نعلم - يحتاج إلى علاقات، والعلاقات تحتاج إلى دفع المال وبذل الجهد. بل إن البطاقة التموينية (بعد أن أضيفت إلى أخواتها: هوية الأحوال المدنية وشهادة الجنسية وبطاقة السكن) أصبحت عاملاً مشتركاً في كل مراجعات المواطن العراقي إلى الدوائر والمؤسسات الرسمية، وحتى في تعاملاته مع الدوائر غير الرسمية، كما هو الحال عند شراء سيارة أو دار.

ب) ظاهرة الفساد ومتغيرات الواقع بعد الاحتلال: يكاد يتفق عليها غالبية العلماء المختصين بتاريخ العراق القديم في العصر الحاضر أن السومريين سكان العراق الأصليين، ذوو الرؤوس السود، كما تصفهم الكتابات المسمارية القديمة استوطنوا السهل الرسوبي الخصيب من وسط العراق إلى جنوبه في أزمان لا تُعرف بداياتها، فكانوا يعرفون بأصحاب حضارة العبيد في وسط وجنوب العراق، وقد كانوا أول من أنشأ دولةً، واخترع رموزاً مسمارية للكتابة، وسنّ قانوناً، وصاغ ملحمةً، وترنّم بقصيدةٍ على أنغام القيثارة الذهبية وكانت أراضيهم تمتد جنوباً إلى جزيرة دلمون (البحرين) في العصر الحاضر قبل أن ترتفع مناسيب الخليج العربي ليصل إلى حدوده الحالية[٤٥]. فهل يمكن اختصار هذا البلد بالأمكنة القليلة التي تعهدتها قوات الاحتلال بالحماية؟

هذا البلد العظيم الذي يمتد عمقه التاريخي والحضاري آلاف السنوات (ما يقارب خمسة آلاف عام) لا يختصر بجرة قلم من دكتاتور نزق، أو من قوة محتلة. فقد مرت الجيوش الغازية على هذه الأرض لكنها لم تلبث أن اندمجت مع أبناء هذه الأرض.

إن العراق ذي الإرث التاريخي العملاق، لا يتمثل فقط بوزارة النفط ومقر السفارتين الأمريكية والبريطانية، حتى توفر القوات الأمريكية المحتلة للعراق - بحجة إسقاط النظام الدكتاتوري والبحث عن أسلحة الدمار الشامل – الحماية لهذه الأمكنة الثلاثة فقط. إن العراق أكبر وأكثر عمقاً من النفط والمصالح.

لكن قوات الاحتلال عمدت إلى السماح لعصابات المجرمين والسرّاق والقتلة المحترفين، ومن لهم مصلحة في تخريب هذا الوطن إلى ارتكاب أفظع عمليات النهب والتخريب والحرق المتعمد لمختلف وزارات ودوائر الدولة ومؤسساتها الثقافية والعلمية، ومتاحفها وذاكرتها السياسية والأدبية والعلمية وتاريخها العريق، في أكبر عملية نهب وتخريب منظم في العالم لبلدٍ بهذا الغنى والعمق الحضاري كالعراق. كل هذا جرى تحت سمع وبصر قوات الاحتلال، ولا يود الباحث هنا إيراد الأخبار التي تؤكد أن قوات الاحتلال حرضت في أحيانٍ كثيرة على هذه الأعمال(٤٦).

لقد أسهم احتلال العراق في تعزيز الفساد بشكل كبير، وذلك لأن سلطات الاحتلال لم تتردد كثيراً في خرق قوانين المجتمع في العراق. وقد أوجد هذا الخرق اختلالات عدة في النسق الكلي (المجتمع). وعلى الرغم من أن الاحتلال أدخل تعديلات كبيرة وكثيرة في النسق الكلي تصب في مصلحته، لكن هذه التعديلات شابها خلل في أنساق عدة، وقد تمثلت فيما يأتي:

١) خلل في النسق السياسي: وتمثل بالمظاهر الآتية:-

- الاحتلال وسيطرته على مقاليد ما تبقى من الدولة: إن مقولات الفكر السياسي وتنظيرات مفكري المجتمعات المتحضرة، تؤكد أن الأمن والسيادة صنوان، فكلاً منهما هو شرط للآخر. لكن واقع الأمر في الدولة العراقية هو على خلاف ذلك، فالأمن والسيادة ضدان. ومن الجلي أن العراقيين اليوم يتنازعهما هاجسا الأمن والسيادة، باعتبارهما متعارضين حد القطيعة، فتجد أن العراقيين يختلفون في وجهات نظرهم حول هذين المفهومين اختلافاً حاداً، حتى أنك لتجد من هو مستعد للتضحية بالسيادة في سبيل الأمن، ومن هو مستعد للتضحية بالأمن في سبيل السيادة.

إن هذا التضاد للمفهومين في الواقع العراقي يثير تساؤلاً على قدر كبير من الأهمية، فإما أن تكون مقولات الفكر النظري وتجارب المجتمعات المتحضرة التي أنتجت هذه التنظيرات غير عقلانية، أو أن هناك ما هو غير عقلاني في الواقع العراقي، إلى حد تبدو معه السيادة والأمن ضدين متنافرين ومتنافيين. وإذ نفترض أن التقسيم (الطائفي/الأثني) الذي أظهرته سلطات الاحتلال ومنظروها للعيان، هو الشرط غير العقلاني الذي يقلب جميع الموازين المنطقية، فإن وجود قوات الاحتلال في العراق والسلطة التي تمارسها هذه القوات على العراقيين يرتبطان أوثق ارتباط بهذا الشرط غير العقلاني، وينتجان من ثم هذا التعارض غير العقلاني أيضاً، إذ تبدو قوات الاحتلال في العراق الضمانة الوحيدة للأمن من جهة، والقوة التي تنتقص من سيادة الدولة العراقية من جهة أخرى.

- تعسف سلطات الاحتلال في استخدام صلاحياتها: إن الفساد في العراق الجديد صارت له بعد الاحتلال أسسه القانونية، حيث منع العراقيون من التصرف بأموالهم حسب قرار مجلس الأمن رقم (١٤٨٣)، والذي تم بموجبه تأسيس (صندوق تنمية العراق). وهذا الصندوق يستحق أن يسمّى (صندوق سرقة العراق)، لأنه ومن مجموع ما يقارب من (٢٠) مليار دولار تم تحويلها إلى هذا الصندوق، لم يتبق سوى حوالي (٩٠٠) مليون دولار عند استلام الحكومة العراقية المؤقتة للحكم في يونيو الماضي. ولا احد حتى الساعة يعرف إلى أين ذهبت هذه الأموال.

إذ يقال بان مليارات خصصت لمشاريع خدمية (كالكهرباء والماء، ولازالت مدن كاملة تعيش في ظلام شبه دائم!، ومياه الشرب الملوثة تحصد أرواح الأطفال !!. كما أن أحداً من ضحايا جرائم صدام حسين لم يحصل على تعويضات من الأموال التي خصصت لهذا الشأن !. ولم يحصل العراقيون على فرص العمل التي وعدت سلطات الاحتلال بتوفيرها، فلم توفر هذه السلطات سوى (١٥٠٠٠) فرصة بحسب التقارير المستقلة، بينما فقد مئات الألوف عملهم !!).

فهل تستحق دولة غنية كالعراق أن يعانى أطفالها من سوء التغذية الذي تتحدث عنه تقارير الأمم المتحدة ؟ وهل مستنقعات مياه المجارى هي المكان الملائم لعيش الإنسان العراقي؟ وما الذي حققته سلطات الاحتلال بعد أكثر من سنتين من الاحتلال؟

- ضعف الدولة وعدم سيطرتها على مؤسساتها: يمكن القول أن القوة والسيادة صنوان، وإن القوة والغلبة والقهر لا تزال تحدد العلاقات الاجتماعية والسياسية، لا في بلادنا فحسب، بل في كثير من دول العالم أيضاً، ولا تزال تحدد العلاقات بين الدول على صعيد العالم. (والمعنى الوحيد المعترف به عندنا للقوة هو "قوة الشوكة والغلبة" أو قوة العصبية، بحسب ابن خلدون، أي القوة العسكرية وما في حكمها، بلغة عصرنا).

من البديهي إذن أن من يملك القوة يملك السيادة، بالمعنى المرادف لوصف (اسبينوزا) في مقالته (السياسات ما قبل المدنية) بأن "لكل من الحق بقدر ما له من القوة"، ولا أظن أن هناك قاعدة أخرى تضارع هذه القاعدة في قوة نفوذها عندنا، وهي القاعدة التي كانت ولا تزال تجعل السياسة تمارس على أنها حرب. ويبدو واضحاً أن الأقوى في عراق اليوم هو سلطة الاحتلال وأتباعها وحلفاؤها. وهكذا فإنه مع تغير خطط سلطات الاحتلال تغير حال العراق.

فقد تغيرت خطط سلطات الاحتلال منذ ٩ أبريل (نيسان) ٢٠٠٣، من تحرير العراق إلى احتلاله، ومن البحث عن أسلحة الدمار الشامل إلى تحرير العراقيين وضمان حقوق الإنسان، ومن (جي كارنر) الذي ظل مشرفاً لسنوات على التجربة الكردستانية في شمال العراق، فكان عرابّها ومنسق خطواتها، إلى السفير (بول بريمر) الذي تغيرت معه الخطة الأمريكية في العراق تماماً، فكان أن تحولت من جعل العراق أنموذجاً في الديمقراطية والتعددية والرفاه الاقتصادي، إلى جعل العراق ساحة للحرب العالمية ضد الإرهاب[٤٧].

ومن قبول بريمر على مضض بمجلس للحكم كان يضم (٢٥) خمسةً وعشرين عضواً، في تجربةٍ مشوهة عن المشاركة في الحكم، إلى حكومةٍ انتقالية – يذاع عنها أنها استلمت السيادة – كانت خلطة متنافرة من الأسماء والتوجهات ضمت عدداً كبيراً من البعثيين الذين لم يألوا جهداً في إعادة كم كبير من أقرانهم إلى هرم السلطة وإلى المراكز الإدارية الحساسة فاخترقت الحواجز الأمنية للدولة العراقية المثخنة بالجراح. وصولاً إلى الانتخابات البرلمانية التي كانت للمرجعية الشيعية - ممثلة بالسيد علي السيستاني – الدور الأكبر في نجاحها في المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق، فيما كان للزخم القومي والاضطهاد الذي واجهه الأكراد طوال عمر الدولة العراقية الحديثة أثره الفاعل في نجاحها في المنطقة الشمالية.

بعد كل هذا التنوع في المؤسسة السياسية وفي ظل ظروف الاحتلال، يبدو مشروع صناعة دولة مؤسسات، يسيطر عليها القانون، وتعتمد النظام الديمقراطي بعيداً عن التحقق، على الأقل في السنوات القليلة القادمة. إذ تبدو الدولة العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي ضعيفةً إلى حد الضياع، ومخترقةً من الناحية الأمنية، مما يجعل مظاهر الفساد تنتشر بشكل مرعب ما دام الحساب والعقاب بعيداً عمن يرتكبون الفساد.

- فقدان الشفافية: إن للشفافية ولسيادة القانون أهمية حاسمة في محاربة الفساد وتقليصه، فمن دون الشفافية والمساءلة القانونية يطول عمر الفساد ويصبح أكثر انتشاراً. وعليه فإن تحقيق النجاح في محاربة الفساد وتقليصه يتطلب من الحكومة اعتماد إجراءات إدارية جديدة، في عرض وكشف المعلومات، ومعايير موضوعية لتقييم الأداء في المؤسسات التابعة للقطاع العام وتلك التابعة للقطاع الخاص.

لقد حدث الكثير مما حدث داخل أروقة الحكومات العراقية التي تعاقبت بعد الاحتلال (على تعددها وتنوعها: مجلس الحكم، الحكومة الانتقالية، الحكومة الحالية) في غرف مغلقة، وكانت القرارات الناتجة غير معروفة لغالبية أفراد المجتمع. أما القرارات المهمة جداً مثل (قانون

الاستثمار الأجنبي) و(ميزانية الأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥)، و(تسليم السلطة)، و(إضافة يوم السبت إلى العطلة الأسبوعية مع يوم الجمعة)، وغيرها من القرارات التي تمت بدون علم غالبية أفراد المجتمع، واكتشفت من قبل بعض المتابعين، إن طريقة عمل الحكومات المتتالية منذ الاحتلال تبدو غير صحيحة أصلاً. إذ يتم تجاهل الرأي الآخر، المخالف أو المؤيد لهذه الأمور المهمة التي تهم جميع أفراد المجتمع في العراق، وهذا يضيّع المفهوم الأساسي للقضاء على الفساد، وهو الشفافية في عرض جميع الأمور على الجماهير.

فالفساد بكافة مظاهره لا تتسع دائرته ولا تتشابك حلقاته إلا في بيئةٍ من التعتيم والتجهيل السياسي والإعلامي. وإن محاولات محاربته وتقليص حجمه لا تتم إلا من خلال نشر المعلومات بشفافية عالية، وبوجود أنظمة ثابتة للحصول على المقاولات وتقديم العطاءات. أما العمل بالعقود التي وقعتها الإدارة الأمريكية مع الشركات الأمريكية العاملة في العراق مثل (هالبرتون) و(بكتل) و(KBR)، فإنها مثال واضح للفساد المالي. وقد أثارت فضائح مالية كبيرة في الولايات المتحدة. كما أن إصدار قرارات غير مدروسة مثل (سلم رواتب الموظفين)، أو قرارات مجحفة مثل (سلم رواتب المتقاعدين) و(حل وزارات الدفاع والداخلية والإعلام)، واستمرار ارتفاع نسب البطالة، هي مشاكل كبرى أدت إلى انتشار مثل هذا الكم الكبير من الفساد.

- <u>حل وزارات الدفاع والداخلية والإعلام ومنظمات حزب البعث</u>: لا شك أن القرار المتسرع لحل هذه الوزارات والذي لم يتم وفقاً للأصول القانونية والإدارية، قد أوجد حيزاً لعمليات كبرى من الفساد المالي والإداري، ولازالت تبعات هذا الأمر ماثلة للعيان حتى هذه الساعة، وتثار القضية في كل حديث من أحاديث السياسة.

ونقول أنه لم يتم وفقاً للصيغ القانونية، وذلك لأنه تم بدون مشورة لأحدٍ من العراقيين فيه، بما فيه مجلس الحكم، فقد كان قراراً لسلطة الاحتلال ممثلة بالسفير (بريمر) فحسب، هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى فإن القرار كان يجب أن يصدر مثلاً بعد أن يتم استدعاء منتسبي هذه الوزارات، وفي حالة عدم حضورهم يصدر القرار مثلاً. أما مخالفة القرار للصيغ الإدارية فقد كان عبر صدوره بدون أن يتم جرد ممتلكات هذه الوزارات والمنظمات، فتركت أموالها وممتلكاتها عرضةً للنهب والسلب والسرقة، كما هي حال مؤسسات الدولة في العراق. والذي يجب تأكيده هنا هو أننا نتحدث عن أموال وممتلكات أكبر وزارتين في العراق وهما الدفاع والداخلية، مثلما أن منظمات حزب البعث كانت موجودة في أبعد ركن في العراق.

- <u>فقدان المساءلة القانونية وضعف النظام القضائي وعدم أداءه لواجباته</u>: وعلى الرغم من أن مجلس الحكم كان قد قرر تشكيل هيئة لمكافحة الفساد الإداري في الوزارات في بداية ديسمبر (كانون أول) ٢٠٠٣، مثلما أن الحاكم المدني للاحتلال طلب في ٢٠٠٤/١/١١، أن يتم تعيين مفتش عام لمحاربة الفساد الإداري. إلا أن مساءلات قانونية مكثفة لم تجر لتقلص من انتشار حجم الفساد، وكان معظم المختصين بهذا الشأن يتوقعون أن تسارع سلطات الاحتلال بمعونة الحكومة العراقية في إجراء مثل هذه المساءلات. لكن هذا لم يحدث، وخاصةً بعد أن ارتفعت حدة الملف الأمني.

وإذا ما استمر الحال على ما هو عليه، فإن أكبر فضيحة للفساد كما توقع تقرير منظمة الشفافية العالمية (الذي سبق ذكره) ستكون نتيجة طبيعية لكل هذا التهاون. أما النظام القضائي الذي ارتبط مثل كل السلطات في العراق بالوضع الأمني المتدهور، قلم تجر محاكمات لرموز الفساد، لحجج كثيرة، وإذا كانت محاكمة القتلة الإرهابيين الذين قتلوا مئات الأبرياء من أبناء المجتمع في العراق وولغوا في دمائهم، لم تحصل من قبل السلطات القضائية بسبب عوامل عدة

لعل أولها هو خوف العاملين في الجهاز القضائي من انتقام المجموعات الإرهابية المسلحة، فعلينا أن لا نتوقع الكثير في مساءلة ومحاسبة الفساد والمفسدين[٤٨].

٢) خلل في النسق الاقتصادي: وتمثل بالمظاهر الآتية:-

- تدهور هيكل الأجور والرواتب: إن النظام الجديد للرواتب والذي بدأ تطبيقه قبل عامين تقريباً تضمن إيجابيات عدة، لاشك أن أهمها هو تحسين المستوى المعيشي للموظف الذي عانى الأمرين في الثلاث وعشرين سنة الماضية. لكنه وبنفس الوقت (أي النظام الجديد للرواتب) خلق البذرة الأولى لـ (الفساد الإداري)، وبالذات في سلم الدرجات العالية. فقد وضع فارقاً مالياً كبيراً بين المدير العام وبين رئيس المهندسين أقدم مثلاً، أو رئيس أطباء مختص يصل إلى أكثر من (مليون دينار/الشهر)، عدا الميزات الأخرى مثل السيارة والإيفادات (التي شكلت خرقاً آخر للنزاهة !). وعادةً ما يتم ذلك بغض النظر عن سنوات الخدمة الفعلية أو الكفاءة.

إن مثل هذا الوضع سيدخل (الفساد) حتماً في آليات الترفيع في الوظيفة العامة، حيث ستكون المحسوبية أو صلة القربى، أو التقرب الحزبي أو الطائفي هي الوسائل التي يستطيع الشخص بوساطتها أن يكون (مديراً عاماً !)، ومهما برر ذلك بالقابليات أو الذرائع الأخرى.

قد يصعد فعلاً بعض الموظفين الأكفاء، ولكن هذا الأمر سيكون ضمن الخصوص وليس العموم، وأن ذلك يتم فقط لبيان أن هناك عدالة في النظام البيروقراطي للدولة. إضافةً لذلك سيحاول الأدنى (والذي يريد الانتفاع أو يعتقد أنه هو الأقدر أو الأجدر بالمنصب) أن يجد ألف مثلبة في الأعلى ليحل محله، يأخذ إمتيازاته الكثيرة والكبيرة جداً. كذلك سيجد الكثير من المخلصين والجادين في العمل أنفسهم في موضع الشعور بالغبن، والذي سيؤدي إلى انخفاض إنتاجيتهم، ويولد روح المشاكسة فيهم.

إن أي نظام للرواتب في الدولة العراقية يكون فيه الفرق بين الحد الأدنى والحد الأعلى (١) إلى (٥٠) مرة، كما هو الحال عليه في النظام السائد، هو نظام يخلق الفساد الإداري أصلاً. علماً أن هذا الفرق يزداد لو أدخلنا الوزير أو وكلائه في سلم الدرجات. ومن يعتقد أن أن هذا الأمر قد وضع ليقلل (الرشوة) أو (الاختلاس) في الدرجات والمناصب العليا، فهو لاشك واهم، إذ المفروض أن تكون الأمانة هي أهم مقومات الترفيع والترقية في المناصب الإدارية. أما الشخص المنتفع والذي يصل إلى منصب مدير عام فإن الـ (١٥٠٠) أو الـ (٢٠٠٠) دولار في الشهر كراتب لن تشفي غليله !.

- تدهور النظام المصرفي وتخلفه: كما إن النظام المصرفي العراقي غير قادر على أن يقوم بدوره خصوصاً في وضع تحتل فيه نسبة العملة المتداولة إلى إجمالي عرض النقد أهمية كبيرة، أي إن الأهمية النسبية للعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي هي اكبر من الأهمية النسبية لمبالغ الودائع من إجمالي عرض النقد، وذلك على عكس حال البلدان المتقدمة بحكم رسوخ نظمها المصرفية واستقرارها وتطور أسواقها المالية والنقدية وسائر الأجهزة المصرفية. هذا فضلاً عن أن كسب ثقة الناس في التعامل المصرفي، وإشاعة ثقافتها بينهم سوف يواجه صعوبة كبيرة بسبب إحساس الكثير منهم بعدم الثقة.
- تدهور النظم الإدارية في معظم مؤسسات الدولة: على الرغم من إن مشكلة الفساد الإداري في العراق تأخذ أشكالاً متعددة. لكن يصعب تقديم إحصاءات تبين حجم المشكلة ودرجة خطورتها بسبب أنها تحدث في ظروف خفية عن أنظار المعنيين بها من مسؤولين عن الحكم والإدارة والأمن والضبط الاجتماعي. غير أن الشعور العام السائد بانتشار مظاهر المشكلة يدفع رجال السياسة والإداريين إلى الاهتمام بها وجعلها تأخذ موقع اهتمامهم إلى درجة أنها أصبحت عنواناً يتصدر برامج عملهم السياسية وخططهم الإدارية والتنظيمية، الأمر الذي يكشف عن حجم المشكلة وأهميتها. إن الفساد الإداري في العراق يبدأ بالتعيين وبتطوير الموظف وصعوده

في السلم الوظيفي إلى قيادة الدائرة الحكومية. طبعاً المقصود عدا الوزير فالمفروض أن يكون منصبه سياسي وهذا أمر له وضعه الخاص في النظم الديمقراطية.

- تدهور نظم الرقابة: إن وجود نظام قضائي عادل مستقل، مع وجود بنود واضحة في القوانين النافذة هو أحد الأمور الأساسية في الحد من هذه الظواهر. إضافةً لذلك وللظروف الحالية نجد أن الإبقاء على عقوبة رادعة (كالإعدام)، وتطبيقها مع غيرها من العقوبات الصارمة في حالات الفساد، وذلك حسب ما هو موجود في قانون العقوبات، ولاسيما ما يتعلق من هذا الفساد بقوت الناس وأمنهم، أو أمن وسيادة الوطن، وخيانة الأمانة وسرقة الدولة على نطاقٍ واسع.

يجب التأكيد هنا أيضاً على وجود الصحافة الحرة وضمن قانونها الواضح، والتنظيمات والنقابية وبقية مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني الفعالة، هي عامل مهم آخر في الحد من مظاهر الفساد. والأهم من ذلك هو وجود المعارضة السياسية النشطة، وذلك ضمن كيان الدولة العام، وليس خارجها، وذلك من خلال المجالس النيابية المختلفة.

- صناعة سريعة لطبقة جديدة من أصحاب رؤوس الأموال: لا بد من التأكيد على أن القطاع الخاص في العراق قد عانى من وطأة الدولة (ممثلةً بالنظام الدكتاتوري السابق) وسيطرتها عليه. ويمكن أن يكون هذا الأمر هو مبرر انتشار الفساد بين جنباته قبل الاحتلال. ولاشك أن القطاع الخاص قد شهد تطوراً كبيراً منذ الاحتلال، إذ تخلص من سيطرة الدولة عليه، كما أنه انخرط في مشاريع إعادة إعمار العراق التي رفعت من كفاءته وأكسبته خبرات مهمة لغاية الآن. لكن ذلك كله لا يبرر الانتشار الجنوني لمظاهر الفساد في القطاع الخاص بعد الاحتلال. إذ ارتفعت نسب الفساد بصورةٍ مرعبة، وتركزت بخاصة في قطاعي المقاولات والبناء. ويبدو أن محاولات سلطات الاحتلال في خلق طبقة جديدة (موالية) من أصحاب رؤوس الأموال، معظمها من المقاولين والمترجمين، قد أسهم في انتشار الفساد في هذا القطاع كما هو عليه الحال في الوقت الحاضر. فاللافت للنظر في هذه الطبقة هو أن معظم أفرادها وصلوا إلى ما وصلوا إليه بارتكاب سلوكيات وممظاهر مختلفة للفساد.

٣) خلل في النسق السوسيوثقافي: وتمثل بالمظاهر الآتية:-

من الواضح أن الاحتلال خطط ونفذ ونجح في وضع مجتمع العراق في حلقات مفرغة ومتداخلة من المشاكل التي لها أول وليس لها آخر، فقائمة المشاكل في زمن الاحتلال لا تنتهي. ومع أن مشاكل الاحتلال لا حصر لها، إلا أن من الإنصاف القول أن بعضاً من الأفراد ساعد بشكل مباشر أو غير مباشر بتغذية هذه المشاكل، وذلك من خلال تحقيق مكاسب شخصية بغض النظر عن الأضرار التي تلحق بالمجتمع.

لكننا يجب أن نتوقف أمام مظاهر عدم احترام المال العام والنظر إلى الوطن باعتباره مالاً سائباً، وليس باعتباره هو البيت. فنحن لا نشهد أي حرص على المال العام، ويتساوى في هذا الموظف في القطاع العام أو في القطاع الخاص، المثقف ورجل الشارع، المتعلم والأمي، الغني والفقير، الـ ...الخ. وفي هذه التصرفات لا نشاهد الإحساس بالوطن كـ (بيت)، والإنكليز يدعونه بيتاً (home). أما في العراق فلا زال الأفراد يسبون صداماً ونظامه لأنه قضى على الروح الوطنية والإحساس بها لدى الأفراد، لكن قلة من العراقيين هي من يحاول بناء مثل هذا الحس من جديد، فيما يعمل الآخرون على السير وفقاً لرؤى النظام السابق. وهكذا عندما تضيع الحدود الفاصلة بين (المال العام) و(المال الخاص)، يتم الخلط المتعمد بين (المصلحة العامة)

و(المصلحة الخاصة)، تنهار كل الضوابط التي تحمي مسيرة المجتمع من الفساد، وتتآكل كل القيم التي تعلي من شأن الصالح العام.

ولعل أخطر ما ينتج عن ممارسات الفساد والإفساد هو ذلك الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره، ويساعد في اتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية. إذ نلاحظ أن (الرشوة) و(العمولة) و(السمسرة) أخذت تشكل تدريجياً مقومات نظام الحوافز الجديد في المعاملات اليومية، والذي لا يجاريه نظام آخر. وعندما تتفاقم (مضاعفات الفساد) مع مرور الزمن، وتصبح (الدخول الخفية) الناجمة عن الفساد والإفساد هي الدخول الأساسية التي تفوق أحياناً في قيمتها (الدخول الاسمية)، مما يجعل الفرد يفقد الثقة في قيمة (عمله الأصلي) وجدواه، وبالتالي يتقبل فكرة نفسياً فكرة التفريط التدريجي في معايير أداء الواجب الوظيفي والمهني والرقابي[٤٩].

المبحث الرابع
الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

لقد توصل الباحث، وبإحاطة كلية لما جاء في حيثيات بحثه، إلى الاستنتاجات الآتية:

أن الفساد يسهم في اختلال النسق الكلي (المجتمع)، مثلما يسهم في اختلالات كلية أو جزئية في الأنساق الثانوية للمجتمع، مما يسبب متوالية لانتشار الفساد كنتيجة. وتتمثل أهم هذه الاختلالات فيما يأتي:

آ – اختلال في النسق الاقتصادي: فالفساد يقوم بتشويه النفقات الحكومية العامة، ويزيد من التكاليف الإدارية في القطاع العام ويسبب الخسارة والنقص في العوائد. ويزيد الفساد من حجم المديونية الخارجية وعدم التمكن من سداد الديون، وذلك لتوجيه الموارد إلى غير وظائفها الأساسية. كذلك فإن الثروة العامة للبلاد لا تتوزع بشكل عادل بين أفراد المجتمع، ولا يحصل من يستحق على ما يستحقه من أجور، مما يسهم في شيوع حالات الفقر والفاقة، وتتردى سائر الأحوال المعيشية والاجتماعية.

ب- اختلال في النسق التربوي: فالفساد يسهم في تردي نظم التعليم، وذلك لأن أصحاب الشهادات والكفاءات لا ينالون ما يستحقون من أجور ورواتب، مقارنة بأولئك الذين يتولون المناصب الحكومية بسبب آليات القرابة والمحسوبية والمحاباة والفئوية التي تنال أكثر بكثير مما تستحق. مما يؤدي إلى هجرة الكفاءات العلمية، مما يدع المجال فسيحاً لصعود الأفراد غير المناسبين إلى مناصب ومكانات لا تناسبهم أصلاً.

ج- اختلال في النسق السياسي: فالفساد يشكل عاملاً رئيساً في اختلالات النسق السياسي، إذ يساعد في تعريض الدولة والمجتمع إلى إمكانية الخرق الخارجي للسيادة الوطنية، وهو ما يتمثل في الفساد الذي تمارسه الشركات العابرة للقارات بمعونة أفراد فاسدين وغير كفوئين من ذوي المناصب العالية في القطاع العام. وهذا الأمر قد يؤدي في حالاته القصوى إلى إضعاف الاستقرار السياسي للدولة.

د- اختلال في أنساق الضبط الاجتماعي: فالفساد يؤدي إلى اختلالات في مظاهر الضبط الاجتماعي الرسمية (القانون)، فعندما تتفاقم (مضاعفات الفساد) مع مرور الزمن، يفقد القانون هيبته في المجتمع، لأن المفسدين يملكون تعطيل القانون، وقتل القرارات التنظيمية والإصلاحية في المهد. وعندما يتأكد للمواطن العادي، المرة تلو المرة، أن القانون في سبات عميق، وأن

الجزاءات والعقوبات لا تطبق ضد المخالفات الصريحة والصارخة لأمن المجتمع الاقتصادي والاجتماعي، فلابد للمواطن العادي من أن يفقد ثقته في هيبة القانون في المجتمع وسلطانه، وتصبح مخالفة القانون هي الأصل واحترام القانون هو الاستثناء. وهو ما سيؤدي أيضاً إلى اختلال في النسق السياسي. فالفساد يسهم في تصاعد حالات العنف والإرهاب كما هو حاصل في المجتمع العراقي في الوقت الحاضر على سبيل المثال. فالفساد والإرهاب هما طرفا معادلة واحدة، أحدهما يغذي الآخر، ولا بد من تصفيتهما معاً !

ثانياً: التوصيات

لعل حجم ظاهرة الفساد في العراق ومخاطر تشعبها وتفاقمها تستدعي دراسة العوامل والآليات التي تساعد على ضبط الفساد ومحاولات القضاء عليه. وفي تقدير الباحث فإن هناك محاور عدة تساعد على تقليص هذه الظاهرة والسيطرة على تداعياتها السلبية على عملية إعادة إعمار العراق وعملية تنميته، يمكن أن توجز بالآتي:

١) اتجاه لتوسيع الديمقراطية والمشاركة: والديمقراطية هي بنية وآليات وممارسة سياسية تقوم على المشاركة السياسية الواسعة عبر قنوات المؤسسة السياسية ومنظماتها، وعلى أساس التنافس[٥٠]. فالمشاركة السياسية هي المظهر الرئيس للديمقراطية.

إن الديمقراطية تنهض على خمسة أسس – كما يؤكد المفكر عبد الإله بلقزيز -، ومن دونها تمتنع الديمقراطية من القيام. وهذه الأسس تكاد تكون مشتركة بين سائر النظم الديمقراطية الحديثة في العالم، وهذه الأسس هي:

١) الدستور: وهو النظام (أو القانون) الأساس للدولة، الذي يجري الاحتكام إليه، ومن رحمه تنتظم القوانين وتنشأ السلطات وتتمايز عن بعضها البعض صوناً للحقوق، وتوزيعاً للاختصاصات ومنعاً للاحتكار.

٢) حرية الرأي والتعبير: وتشمل حق الأفراد والجماعات في التعبير عن آراءها بمقتضى الحرية المكفولة بضمانات دستورية وقانونية.

٣) إقرار مبدأ التعددية السياسية: فهو التطبيق العملي لحرية التعبير.

٤) إقرار مبدأ النظام التمثيلي: المحلي والوطني (النيابي أو التشريعي) ويقصد به التثيل الذي تتأمن به المشاركة السياسية، وهي شرط وجوب الديمقراطية ووجودها.

٥) إقرار مبدأ تداول السلطة[٥١].

ويحاول المجتمع في العراق منذ أكثر من سنتين، ومنذ سقوط النظام الدكتاتوري السابق السير في ركب الديمقراطية، باعتبارها العامل الرئيس في محاربة الفساد وتقليصه، وذلك عبر اختيار ممثليه الحقيقيين في دائرة صنع القرار في المؤسسة السياسية. فالديمقراطية هي الضمانة لاختيار الانسان المناسب في المكان المناسب.

٢) اتجاه لتوسيع العمل بالشفافية والمساءلة: إن توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، يساعد على اتخاذ القرارات الصائبة في مجال السياسة العامة. وتعد الحكومات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة (مثل البنوك) المصدر الرئيس لهذه المعلومات، ويجب أن تنشرها بعلنية وبصورةٍ دورية، من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة.

بناء على ما سبق، من الضروري أن تخضع عقود ومقاولات الحكومة لمبدأ العلانية والشفافية، ويجب عدم توقيع العقود بصورة سرية وشخصية. وهذا يعني إتاحة الفرصة والحق لجميع المواطنين بالإطلاع على هذه العقود، وذلك بنشرها في الصحف وعلى المواقع الالكترونية للحكومة. كما أن من الشفافية أن يكشف الوزراء والقادة والمسؤولون عن ثرواتهم الشخصية، التي تشمل ثروات الآباء والأبناء والزوجات قبل توليهم المراكز الرسمية، على أن تبقى حركة ثرواتهم ومداخيلهم الشخصية تحت المراقبة المستمرة.

ويعد الإعلام الحر واحداً من أدوات كشف الفساد وتقليصه، إذ تعد مهمة كشف الفساد من أهم وظائفه. وكلما كانت وسائل الإعلام لبلد ما حرة، سواء كان هذا البلد ديمقراطياً أم لا، فإنّ الفساد الإداري يكون أقل، وذلك لأنّ خطر اكتشافه يكون أكبر. وأكدت دراسة ألمانية الانطباع الشائع بأنّ الفساد الإداري أقل انتشاراً في الدول الديمقراطية عنه في الدول غير الديمقراطية، إذ إن حرص أعضاء السلطة التنفيذية على إعادة انتخابهم من جانب الجمهور يحدّ من حريتهم في

استغلال مناصبهم لصالحهم الشخصي، ومع ذلك فإن الفساد موجود حتى في البلدان ذات التاريخ الديمقراطي ذاتها.

وقد خلصت الدراسة الألمانية إلى نتيجة مفادها أنّ وسائل الإعلام الناقدة تمثل وسيلة جيدة لمكافحة الفساد الإداري. فصيانة حرية الإعلام في مراقبة الحكومة والكشف عن مواطن الفساد، وعدم اللجوء إلى أي طريق يؤدي إلى لجم الإعلام وإسكاته هو أحد أدوات محاربة الفساد وتقليصه.

كما يجب أن يبادر الأفراد في المجتمع ليأخذوا دورهم في محاربة الفساد وتقليصه دون أن نغفل دور الدولة. فإذا كان دور الدولة هو دور عاجل، يقوم به السلطة التشريعية والسلطة القضائية، فإن دور المجتمع يتجسد في الكشف عن الفساد ومحاولات الحد منه بتفعيل القيم الصالحة التي تحاربه، وبالتشهير بسمعة الفساد والمفسدين لدى الرأي العام باعتباره معاديا لكل القيم والأفكار وللقوانين والدساتير العراقية المختلفة (الدائمة والمؤقتة) ولحقوق الإنسان، وهو نشاط يمكن القيام به عبر ندوات تناقش مسائل الفساد الإداري (كالرشوة والغش والتقاعس عن العمل)، تنظمها وسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع الأهلي، فضلاً عن محاضرات مماثلة في المؤسسات العامة والجامعات والمدارس والمراكز الثقافية.

٣) اتجاه الإصلاح الإداري والمحاسبة القانونية: ضمن هذا الاتجاه يعد الباحث عملية الإصلاح الإداري ذات أهمية كبيرة في محاربة الفساد، فإعادة هيكلة الجهاز الحكومي، وتخفيف إجراءاته الروتينية بحيث يكون مستجيباً وميسراً للاستثمار، وفي الواقع ليس الفساد الإداري وحده الذي يحد من الاستثمار، بل أيضاً الروتين. فلا بد من وضع القواعد والضوابط اللازمة لمنع (روتين البيروقراطية) في مؤسسات القطاع العام، وأيضاً تسهيل ممارسة النشاط التجاري والمالي الخاص. وهذا يقتضي بدوره إعادة النظر في اللوائح الإدارية والمالية.

إن تفعيل هيئة مكافحة الفساد (أو هيئة النزاهة كما يطلق عليها)، والبدء بالتحقيق مع كبار الموظفين ممن (تحوم حولهم الشبهات)، وصولاً إلى صغار الموظفين، هي الطريقة الصحيحة والمؤثرة، والتي تعطي الثقة للناس بأن الهيئة تريد فعلاً (محاربة الفساد وتقليصه). ويمكن اعتماد أسلوب الاستبيان الشخصي من كل موظف يمكّنه موقعه الوظيفي من الرشاوى أو الابتزاز. هذا الاستبيان يحوي سؤال الموظف كتابة مسيرته الوظيفية وكذلك مسيرته المادية خلال فترة الحكم السابق وحتى الوقت الحاضر، كل ذلك بشفافية عالية، في الوقت الذي تقوم الهيئة بتدقيق المعلومات التي يوردها الموظف بشفافية عالية أيضاً.

إن الكثير من الموظفين يترك مكتبه لأوقاتٍ طويلة، أو يؤخر أداء العمل، أو يكثر الخروج من أجل المدارس والأبناء، ويرمي بكل مصالح المواطنين عرض الحائط !.

لأنه أمن العقوبة، وعلم أن نظام التحكم في القطاع العام، مطاط، ومرن، وغير فعال، لذلك لا يأبه بالإنذار ولا بالعقوبات، لأن مرتبه ووظيفته، مضمونان، لذلك ينبغي إدخال إصلاحات جذرية لنظام العمل في القطاع العام، تحاسب المسؤول، وتكشف التلاعب، وتحاسب المقصر، لنضمن سلامة الأداء، والبعد عن الأمراض الإدارية.

في الولايات المتحدة، تضع كل منشأة لائحة مكتوبة للقيم والأخلاق والرسالة المهنية التي تعمل بها، وتلزم العاملين بها، عندما تخطئ، وتقصر في حق العملاء، وتحاسب قانونياً، تتحمل غرامة ٥% فقط من أعباء العقوبات المترتبة على الخطأ، لماذا؟ لأن التدوين، والكتابة، فيهما إلزام وتوصيل للقيم والأخلاق لكل الموظفين، يضمنان أن (٩٠ %) من الفساد الإداري، قد أزيل، أو لن يجد أمامه البيئة المتعفنة للنمو[٥٢]. ويمكن أن تقوم بهذا الدور أجهزة الرقابة الإدارية. فـ (جهاز التفتيش المركزي) يشكل أداةً فاعلة في قمع العديد من الانحرافات وتحسين العمل الإداري، وضبط آلاف المخالفات الإدارية البسيطة منها والجسيمة. وإن ظل عاجزاً عن

قمع الفساد وتطهير الإدارات والمؤسسات العامة منه، فلا يعود ذلك إلى تهاونه في تقصي جرائم الرشوة وصرف النقود، إنما بسبب استحالة إثبات هذه الجرائم بوسائل الإثبات المباشرة. ولهذه الأسباب يقترح الباحث ضرورة تطوير عمليات الإصلاح الإداري والقانوني بغية إعطاء الرقابة دوراً كبيراً. فمن الضروري تعديل القوانين المعقدة والشكلية التي لا تتماشى مع المرحلة الحالية لان ذلك سيؤدي إلى المرونة واليسر في تنفيذ الأعمال وكشف المخالفات فيها والتي يستغلها الموظفون من ضعاف النفوس على تعقيد الحالة أمام المواطنين.

لذلك نجد أن النظم الإدارية المحفزة للعاملين، والتي تحاول جاهدة فرض القيم الأخلاقية في العمل، تلزم نظام العمل فيه بإيجاد آلية للاتصال المباشر بين بيئة العمل، والمسؤول الأول، مثل صندوق الشكاوى، أو البريد الإلكتروني، أو الخط الساخن، وربما لا هذه ولا تلك، ولكن بالزيارات المفاجئة.

كما أن دخول مجتمع المعلوماتية يعد أداةً أخرى من أدوات الإصلاح في الهيكل الإداري، فمنظمة اليونيسكو وفي آخر تصنيف لها عن المهن والأعمال، تعد الفرد أميّاً إذا كان لا يعرف التعامل مع تقنيات الكمبيوتر والحاسبات الآلية والتجارة الالكترونية وشبكة الانترنت[٥٣].

٤) اتجاه إصلاح هيكل الأجور والرواتب: إن إحدى المعالجات الشاملة الجذرية لموضوع الرواتب هو الأخذ بتطبيق (نظام وصف العمل وتقييمه). وهذا النظام كان مطبقاً على العمال في عقد الستينيات من القرن الماضي. إذ يوصف كل عمل من الأعمال وتقيم درجته وإلى الحد الأدنى للأجر (وهو أجر العامل الغير ماهر الاعتيادي). فإذا أريد تعديل مستوى الأجور بشكل عام يعدل راتب العامل الاعتيادي، فتعدل بقية الأجور تبعاً للدرجات الموجودة في النظام. وأعطيت درجات للشهادة ولمهارة العمل وخطورته والمسؤولية التي يتحملها الموظف وعدد سنوات الخدمة، والبعد الجغرافي لموقع العمل وطبيعته وعدد نفوس عائلة المنتسب وغيرها من العوامل المتعلقة بالمهنة. وفي الوقت نفسه تم إعداد نظام الخدمة الموحد في عقد السبعينيات معتمداً أيضاً على نفس الأسس وجرت مناقشات موسعة حوله ولكن لم يتخذ القرار بتنفيذه. إن العودة إلى نظام موحد للخدمة يعتمد على وصف العمل يضمن ليس فقط عدالة تحديد الرواتب، بل يضمن أيضاً وضع الشخص المناسب للعمل المناسب مع استحقاق الراتب المناسب.

ثالثاً: المقترحات

استكمالاً لمتطلبات البحث في مجال تقليص ظاهرة الفساد، يقترح الباحث القيام بالدراسات التالية:

١) الفساد في القطاع الخاص.
٢) ظاهرة الرشوة في القطاع العام.
٣) ظاهرة المحسوبية (الواسطة) في القطاع العام.

Abstract

Researchers in economic, politics, and sociology refer to that all societies contain amount of corruption, and the corruption phenomenon increased in current days in fearful way in all countries, equally developed and developing. But the size of corruption problem in Iraq (first in Arabic countries and second in the world according to fourth year report of National Transparency Organization – located in Berlin-

about corruption spreading has been published on March ٢٠٠٥) is exciting a panic of those whom interesting in Iraqi issues. In heart of matter of new state building in Iraq, corruption problem in all its kinds (political, administrational, financial, and moral) seems snap in ill body of state, which suffer from still standing disasters (no doubt that occupation is the most important one), while Iraq seems a state that is sick in corruption, and partiality, favoritism, and bias practices, and privileges where no observer or surveillance, and waste of public resources by loot without deterrent and preventive measures. The National Transparency Organization alarmed that the re-building operation of Iraq may be transform to be "the hugest corruption scandal in the history". And the question is what made Iraq bearing with all this amount of corruption?

On the other hand, a lot of whom interesting in Iraqi issues see that the occupation contributed in spreading corruption in Iraq, but a few of specialist in Iraqi issues found that the real bases of this phenomenon grew up in previous periods, represented by internal and external wars which have been waged by previous dictatorial regime and blockade which didn't cease till occupation of Iraq in April ٢٠٠٣. In short term period the crises accumulate and Iraq became suffering from social diseases which never been exist before.

The research in this title and these subjects requires dividing it to four chapters, and these are: the elements of research, description of the corruption phenomenon, the corruption phenomenon in Iraq, and the conclusions, recommendation and suggestions.

---

(١) المنجد في اللغة والأعلام، بيروت، دار المشرق، الطبعة السادسة والعشرون، ١٩٨٦، ص ٥٨٣

(٢) قرآن كريم، سورة الروم، الآية ٤١

(٣) قرآن كريم، سورة القصص، الآية ٨٣

(٤) قرآن كريم، سورة المائدة، الآية

(٥) أحمد فواد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، قم، منشورات ذوي القربى، ١٤٢٣هـ(٢٠٠٣)، ص ٦٥٩

(٦) Paolo Mauro, Corruption and Growth, Quarterly Journal of Economics, vol. ١١٠, no. ٣ (August ١٩٩٥) p. (٦٨١-٦٨٢). نقلاً عن (داوود خير الله: الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، المستقبل العربي (دورية)، السنة (٢٧)، العدد ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤، ص٦٧)

(٧) محمود عبد الفضيل: مفهوم الفساد ومعاييره، المستقبل العربي (دورية)، السنة (٢٧)، العدد ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤، ص ٣٥

(٨) نفسه، ص٢٧

(٩) أسعد عبود: الفساد دمغة سياسية، صحيفة الثورة (دورية)، دمشق، الاثنين ٢٠٠٤/١٢/١٣

(١٠) Michael Johnston, Connection between Politics and Corruption, N. Y., Harper and Row,١٩٧٢, p. ٦٣

نقلاً عن (داوود خير الله: المصدر السابق، ص٦٧)

(١١) M. Defleur, Corruption, Law and Justice, Journal of Criminal Justice vol. ٢٣(١٩٩٥),p.٢٤٣

نقلاً عن (داوود خير الله: المصدر السابق، ص٦٧)

(١٢) المعروف أن منظمة الشفافية الدولية تأسست في العام ١٩٩٣ وتتخذ من برلين في ألمانيا مقراً لها، إذ تعمل هذه المنظمة غير الحكومية على كبح جماح الفساد على مستوى العالم. وتؤكد منظمة الشفافية الدولية أن الإصلاح الإداري ضروري لأي دول لم تسجل (٧) من أصل (١٠) نقاط، على المقياس الذي أوجدته المنظمة لهذا الغرض. وفي تقريرها السنوي للعام ٢٠٠٥، تمتعت الدول الاسكندنافية بأفضل سجل في محاربة مختلف أنواع الفساد في المعاملات الرسمية، إذ هناك شبه عدم وجود للرشا ومحاولات إغراء أصحاب القرار للحصول على فوائد تجارية أو شخصية. ولا غرابة أن حلّت فنلندا في المرتبة الأولى عالمياً في محاربة الفساد في المعاملات الرسمية إذ جمعت (٩.٧) نقاط من أصل (١٠) نقاط على المقياس.(جاسم حسين: قراءة في تقرير منظمة الشفافية الدولية للعام ٢٠٠٤، عمان الأولى والبحرين الثانية خليجياً في محاربة الفساد الإداري، المنامة، صحيفة الوسط ٢٠٠٤/١٠/١٦ <http.www .alwassatnewspaper.com./.htm>).

(١٣) جاسم حسين: قراءة في تقرير منظمة الشفافية الدولية للعام ٢٠٠٤، عمان الأولى والبحرين الثانية خليجياً في محاربة الفساد الإداري، المنامة، الموقع الإلكتروني لصحيفة الوسط على شبكة الأنترنيت، ٢٠٠٤/١٠/١٦ <http.www .alwassatnewspaper.com./.htm>

(١٤) ولكل من هذه المظاهر موادها القانونية بحسب قانون العقوبات العراقي السابق ذي العدد (٧٧) لسنة ١٩٦٩. فالرشوة محددة العقوبة، بحسب المواد (٣٠٧- ٣١٤)، والاختلاس محدد العقوبة بحسب المواد (٣١٥-٣٢١)، وتزوير الأوراق الرسمية محدد العقوبة بحسب المواد (٢٦٣-٢٦٦)، والأخبار الكاذبة محددة العقوبة بحسب المادة (٢٤٣)، والمساس بسير القضاء محدد العقوبة بحسب المواد (٢٣٣-٢٤٢)، واستغلال المباني حكومية واحتلالها محدد العقوبة بحسب المادة (١٩٦)، وقيام العصابات محدد العقوبة بحسب المادة (١٩٤)، والتخريب والهدم محدد العقوبة بحسب المادة (١٩٧).

(١٥) صاحب الربيعي: ظاهرة تفشي الرشوة والفساد الإداري سياسة جديدة تتبعها الأنظمة الشمولية، الحوار المتمدن، (دورية)، على شبكة المعلومات، العدد ٩٧٤ في٢٠٠٤/١٠/٢، <http.www.rezgar.com.depat/show.htm>

(١٦) محمود عبد الفضيل: المصدر السابق، ص ٣٥

(١٧) نفسه، ص ١٦

(١٨) نفسه، ص ١٨

(١٩) نادر فرجاني: الحكم الصالح : رفعة العرب، في صلاح الحكم في البلدان العربية، المستقبل العربي (دورية)، العدد (٢٥٦) حزيران، ٢٠٠٠، بيروت، ص ٥

(٢٠) عماد الشيخ داوود: المصدر السابق، ص ٣٧

(٢١) عمر قشاش: وجهة نظر حول واقع قطاع الدولة ومعاناته وضرورة إصلاحه الإصلاح العام يبدأ بالسياسة وإطلاق الحريات الديمقراطية للشعب، ص ١٨

(٢٢) كمال سيد قادر: الفساد الإداري أفيون العراق، موقع جيران في ٢٠٠٤/٩/١٤ <http.www .aljeeran.net../.htm>

(٢٣) زهير فهد الحارثي: حرب الفساد.. معادلة المنتج الفردي والتأثير الجمعي، ص ٨٤

(٢٤) عندما يكون الفساد عابراً للقارات !، ص ١٨

(٢٥) ميثم الجنابي: الفساد والإرهاب في العراق المعاصر، بغداد، صحيفة المدى، العدد (٢٨١)، الخميس ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٤، ص ١٢

(٢٦) نادر فرجاني: الحكم الصالح : المصدر السابق، ص ٥

(٢٧) ميثم الجنابي: المصدر السابق

(٢٨) حازم صاغية : بعث العراق ... سلطة صدام قياماً وحطاماً، لندن، دار الساقي، ٢٠٠٣، ص (٧٢- ٧٦)

(٢٩) نفسه، ص (٧٨-٨١)

(٣٠) كمال سيد قادر: المصدر السابق

(٣١) غسان سلامة: نحو عقد اجتماعي عربي جديد، بحث في الشرعية الدستورية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٤٩

(٣٢) غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٩٩ ، ص ١٢٦

(٣٣) نفسه، ص ١٢٧

(٣٤) فمثلاً ظهر اسم سبعاوي إبراهيم الحسن (الأخ غير الشقيق للرئيس صدام حسين) في الواجهة في انتخابات أول دورة للمجلس الوطني العراقي عام ١٩٨٠، كممثل لمدينة الثورة (إحدى ضواحي بغداد). وعملية الترشيح هذه ومن ثم فوز سبعاوي ما هو إلا استخفاف بمشاعر أكثر من مليون من أبناء هذه المدينة، الذين تنحدر أصولهم من محافظة العمارة في الأعم الأغلب، ولا يوجد في هذه المدينة تكريتي واحد. وكان من الأجدى أن ترشح السلطة (سبعاوي إبراهيم) عن مدن بيجي والشرقاط والخرجة (العلم) والصينية. وحتى عن بعض أحياء بغداد التي تضم أكثرية من أصول تكريتية. ولكن في نظر السلطة كون مدينة الثورة من مدن الحزام الشيعي الفقيرة التي تحيط ببغداد، فلا بد من الإمعان في تحدي مشاعر أبنائها والاستخفاف بهم وإذلالهم. خصوصاً وإن غالبيتهم يعادونها. (طالب الحسن: حكومة القرية، فصول من سلطة النازحين من ريف تكريت، بيروت، دار أور للطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ص (٤٩-٥٠)).

(٣٥) غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، مصدر سابق، ص ١٢٧

(٣٦) Governance and Development, Washington D. C., World Bank, ١٩٩٢,p.٤٠-٤١

(٣٧) كما دعاه أحد السياسيين وجعله عنواناً لكتاب له (راجع حسن علوي: دولة المنظمة السرية، قم، مكتبة الصدر، ١٩٩١).

(٣٨) نفسه، ص ١٢٧

(٣٩) استمرت منذ عام ١٩٦١ وحتى العام ١٩٧١ مع اتفاق ١١ آذار (مارس)١٩٧١، الذي استمر بضع أشهر فقط، ثم عاد القتال حتى اتفاقية الجزائر في العام ١٩٧٥ التي وقعها صدام حسين مع شاه إيران في الجزائر، فامتنع الشاه عن دعم الأكراد، واستطاعت قوات الجيش من فرض شبه سيطرتها على المناطق الكردية في العراق.

(٤٠) تقرير منظمة حقوق الإنسان في شبكة الأنترنيت <http.www.humanwrightswatch.com.htm>، بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢

(٤١) حميد الهاشمي: عسكرة المجتمع العراقي، رؤية أنثروبولوجية في مظاهرها وآثارها السلبية، بحث منشور في موقع مجلة علوم إنسانية، العدد السابع، ٧ مارس ٢٠٠٤، <http://www.uluminsania.com.htm>

(٤٢) نفسه، ص ٤

(٤٣) فأصبحت تسمع من يرد على النزاهة أو الحرص على المال العام بالعبارة الآتية باللهجة العامية ((يمعود صاير وطني براسنا)) (ملاحظة للباحث).

(٤٤) ميثم الجنابي: المصدر السابق

(٤٥) حسين محمد عجيل: رحلة في التاريخ الطويل، جنيف، الإنساني (دورية) تصدر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد (٢٥)، ٢٠٠٣، ص ١٦

(٤٦) كما حدث ذلك مع السفارة الألمانية (التي تقع في محلة الكرادة خارج) والمركز الثقافي الفرنسي (الذي يقع في شارع أبي نواس) في بغداد، فالأفراد الذين وصلوا إلى المكانين كانوا يخشون قوات الاحتلال. لكن أفراد هذه الأخيرة أصدروا من الإشارات ما يفيد بالسماح للأفراد باقتحام المكانين ونهبهما. (ملاحظة للباحث).

(٤٧) يراجع بهذا الشأن خطابات الرئيس الأمريكي بوش، ووزراءه في الخارجية والدفاع منذ الإمساك بمقاليد الأمور في العراق منذ نهاية شهر يونيو ٢٠٠٣ تقريباً.

(٤٨) يراجع بهذا الشأن تصريح وزير العدل في حكومة السيد أياد علاوي، الدكتور مالك دوهان الحسن في السادس من شهر فبراير ٢٠٠٥ لصحيفة الصباح وفي مقابلة مع القناة الفضائية العراقية.

(٤٩) محمود عبد الفضيل: المصدر السابق، ص ٣٧

(٥٠) Robert Alan Dahl, Democracy and Critics,(New Haven, CT: Yale University Press, ١٩٨٩), p. ١٠٨

(٥١) عبد الإله بلقزيز: نحن والنظام الديمقراطي، حول الديمقراطية وحقوق الإنسان (ملف)، المستقبل العربي (دورية)، العدد (٢٣٦) أكتوبر (تشرين أول)، ١٩٩٨، بيروت، ص ٧٥

(٥٢) مازن عبد الرزاق بليلة: نحو توجه حميد لكشف الفساد الإداري <http.www .alwattannews.net.com./.htm>

(٥٣) عيد أبو سكة: الإصلاح الإداري أهدافه وأبعاده وعلاقته بالإصلاح الاقتصادي والسياسي وفي تعزيز التنمية الاقتصادية في سورية. موقع الأخوان في سورية <http.www .islamicbrpthersofsyria.com./.htm>

المراجع والمصادر

أولاً . باللغة العربية :

١) القرآن الكريم

٢) أسعد عبود: الفساد دمغة سياسية، صحيفة الثورة (دورية)، دمشق، الاثنين ٢٠٠٤/١٢/١٣

٣) تقرير منظمة حقوق الإنسان في شبكة الأنترنيت <http://www.humanwrightswatch.com.htm>، بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢

٤) جاسم حسين: قراءة في تقرير منظمة الشفافية الدولية للعام ٢٠٠٤، عمان الأولى والبحرين الثانية خليجيا في محاربة الفساد الإداري، المنامة، موقع صحيفة الوسط ٢٠٠٤/١٠/١٦،
<http://www.alwasatnews.com/newspager_pages/ViewDetails.aspx?news_id=٤٤٦٠ >

٥) حازم صاغية : بعث العراق .. سلطة صدام قياماً وحطاماً، لندن، دار الساقي، ٢٠٠٣

٦) حسن علوي: دولة المنظمة السرية، قم، مكتبة الصدر، ١٩٩١)

٧) حميد الهاشمي: عسكرة المجتمع العراقي، رؤية أنثروبولوجية في مظاهرها وآثارها السلبية، بحث منشور في موقع مجلة علوم إنسانية، العدد السابع، ٧ مارس ٢٠٠٤، <http://www.ulum.nl/a٨٥.htm>

٨) صاحب الربيعي: ظاهرة تفشي الرشوة والفساد الإداري سياسة جديدة تتبعها الأنظمة الشمولية، الحوار المتمدن، العدد ٩٧٤ في٢٠٠٤/١٠/٢، < http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=٢٤٣١٥ >

٩) طالب الحسن: حكومة القرية، فصول من سلطة النازحين من ريف تكريت، بيروت، دار أور للطباعة والنشر، ٢٠٠٢

١٠) عبد الإله بلقزيز: نحن والنظام الديمقراطي، حول الديمقراطية وحقوق الإنسان (ملف)، المستقبل العربي (دورية)، العدد (٢٣٦) أكتوبر (تشرين أول)، ١٩٩٨، بيروت، ص ٧٥

١١) عمر قشاش: وجهة نظر حول واقع قطاع الدولة ومعاناته وضرورة إصلاحه الإصلاح العام يبدأ بالسياسة وإطلاق الحريات الديمقراطية للشعب، موقع مركز أبحاث ودراسات الحركة العمالية والنقابية في العالم العربي في ٢٠٠٤/٧/٢٦

١٢) عيد أبو سكة : الإصلاح الإداري أهدافه وأبعاده وعلاقته بالإصلاح الاقتصادي والسياسي في سورية. موقع الأخوان في سورية
<http://www.ikhwansyria.com/index.php?option=com_content&task=blogsection&id=٩&Itemid=٢٩&limit=٢٩&limitstart=٢٣٢>

١٣) غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٩٩

١٤) غسان سلامة: نحو عقد اجتماعي عربي جديد، بحث في الشرعية الدستورية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧

١٥) كمال سيد قادر: الفساد الإداري.... أفيون العراق، مقالة في موقع ((عراق الغد)) منشورة بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٣، http://www.iraqoftomorrow.org/wesima_articles/articles-٢٠٠٤٠٩١٣-٢٣٨٩٨.html>

١٦) قانون العقوبات (١١٧) لسنة ١٩٦٩، مع تعديلاته

١٧) مازن عبد الرزاق بليلة: نحو توجه حميد لكشف الفساد الإداري <http://www.alwatannews.com./.htm>

١٨) محمود عبد الفضيل: مفهوم الفساد ومعاييره، المستقبل العربي (دورية)، السنة (٢٧)، العدد ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤

١٩) نادر فرجاني: الحكم الصالح : رفعة العرب، في صلاح الحكم في البلدان العربية، المستقبل العربي (دورية)، العدد (٢٥٦) حزيران، ٢٠٠٠، بيروت

ثانياً . باللغة الإنكليزية :

١) Robert Alan Dahl, Democracy and Critics,(New Haven, CT: Yale University Press, ١٩٨٩)

٢) Michael Johnston, Connection between Politics and Corruption, N. Y., Harper and Row,١٩٧٢

٣) M. Defleur, Corruption, Law and Justice, Journal of Criminal Justice vol. ٢٣(١٩٩٥)

٤) Paolo Mauro, Corruption and Growth, Quarterly Journal of Economics, vol. ١١, no. ٣ (August ١٩٩٥)

٥) Governance and Development, Washington D. C., World Bank, ١٩٩٢